المدرج في الحديث النبوي الشريف
مفـــهومه
ودراسة على نماذج من صحيح البخاري

د. محمد عبد الرزاق الرعود *

* أستاذ مساعد في السنة وعلوم الحديث، جامعة البلقاء التطبيقية، كلية أصول الدين الجامعية، المملكة الأردنية الهاشمية.

ملخص البحث:

يُعد علم المدرج من علوم الحديث المهمة، الذي أولاه علماء الحديث اهتماماً، وأبرزوه كعلم مستقل، وله خصوصيته، وخاصة أنه يتعلق بحديث رسول الله ﷺ، وإثبات المرفوع، وتمييزه عن الموقوف والمقطوع.

- وقد اشتمل صحيح البخاري على أحاديث مدرجة بلغ عددها [١٨٠] حديثا لا يقدح في صحته، وليس مطعناً، بل كل حديث ورد عند البخاري فيه إدراج فهو مبرر، ولا يُعد علة أو ضعفاً.
- الإدراج أصلاً يقع تحت باب الوهم، فهو علة، إلا أن حكمه يتأرجح بين الجواز والحرمة، حسب نوعه وصورته.
- المدرج نوعان: مدرج إسناد ومدرج متن، ولكلٍ صورٌ وأنواع.
- يترتب على الإدراج خلافٌ فقهي في بعض المسائل ؛ نظراً لإثبات بعضهم للجزء المدرج على أنه مرفوع، ونفي الآخرين له.
- المدرج ليس كزيادة الثقة من حيث الواقع والحكم.
- هناك تداخل بين المدرج والمزيد في متصل الأسانيد.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، وبعد

فإن علم الحديث الشريف ومصطلحه من أجل العلوم بعد علوم كتاب الله تعالى، ومن هنا جاء ذلك الاهتمام البالغ من العلماء بهذا العلم الشريف على مختلف العصور، وفي شتى الميادين.

وإن المشتغل بعلوم الحديث الشريف ليجد أمامه نوافذ هامة متعلقة بهذا العلم، ابتداءً من تدوين الحديث في باكورة عهده، منذ طليعة عصر الإسلام، حتى نضج هذا العلم واستوى على سوقه، إلى عصرنا الذي نعيش.

ومن هذه النوافذ التي تعد جزءاً أساسياً من موسوعة علوم الحديث: موضوع «الإدراج في الحديث النبوي الشريف» الذي يعد علماً مستقلاً له خصوصيته ولونه الذي حدا بطائفة من علماء هذا الشأن أن يفردوا له مصنفات، ويفصلوا فيه، وفي أنواعه وأقسامه، ويضربوا لذلك أمثلة من كتب السنة.

ولقد رأيت أن أكتب بحثي هذا، الذي يتعلق بالإدراج في الحديث الشريف – سنداً ومتناً- ولا يخفى ما لموضوع الإدراج من أهمية بالغة يدركها المشتغلون في هذا العلم، تنطوي على إدراك منهج النقد عند علماء الحديث، ذلك المنهج العلمي الدقيق، الذي انبرى لتحريره ثلة من أساطين هذا العلم، وأبرزوه كعلم أساسي لا يمكن أن ينفك عن جسد علم الحديث، والحكم على الأحاديث صحة وضعفاً، فليس الحكم على الأحاديث متوقفاً على دراسة الإسناد فحسب، بل على دراسة المتون أيضاً.

والإدراج من مفردات علوم الحديث التي ضمنها علماؤنا مصنفاتهم في هذا المجال، ونظراً لذلك فهل يُعد الإدراج علة قادحة في صحة الحديث؟، وبناءً عليه فهل وجود أحاديث مدرجة في صحيح البخاري قادحة فيه؟، وهل فعل الإدراج جائز أم حرام؟، وما مدى تأثيره في مسائل الاختلاف الفقهية؟ وما علاقته بالوهم والعلة وزيادة الثقة، والمزيد في متصل الأسانيد، وغير ذلك مما

سأوضحه إن شاء الله تعالى في هذا البحث، لكنني رأيت أن أخصص الأمثلة والنماذج التي سأسوقها في أنواع المدرج من صحيح الإمام البخاري فقط، ولم أذكر أمثلة أخرى من غيره إلا نادراً وللضرورة.

هذا وقد بلغت الأحاديث التي وقع فيها إدراج في صحيح البخاري حوالي (١٨٠) حديثاً، وقد اقتصرت على إيراد نماذج معينة تفي بالغرض المطلوب، وتلقي الضوء على الصورة الحقيقية للإدراج ومعناه وأقسامه وأنواعه في صحيح البخاري.

وفي حدود علمي فإن أحداً لم يكتب في هذا الموضوع بهذه الصورة التي طبقتها على صحيح الإمام البخاري، الذي أسال الله تعالى أن أكون قد وُفقت في عرضه، وأن يتقبله، ويجعله في ميزان حسناتنا يوم القيامة.

وكان منهجي في البحث على النحو التالي:

١ - استقراء صحيح البخاري (بشرح فتح الباري) ورصد الأحاديث التي ورد فيها إدراج.

٢ - تصنيف مجموعة من الأحاديث - وهي التي اخترتها أمثلة في بحثي - أنواعاً لمدرج المتن، أوله وأوسطه وآخره، وذلك من صحيح البخاري، وقد اكتفيت بأربعة أمثلة فقط، لأن البحث يطول ويخرج عن طبيعته لو ذكرت أمثلة أكثر.

٣ - الرجوع لكتب مصطلح الحديث وعلوه ومصادره والوقوف على أهل العلم في المدرج وتعريفه وهكذا.

٤ - الوقوف على المصنفات الخاصة بالإدراج والأحاديث المدرجة، وعلى وجه الخصوص كتاب الفصل للخطيب.

٥ - تخريج الأحاديث الواردة في البحث والحكم عليها.

٦ - اعتمدت تخريج أحاديث البخاري من كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري، فهو مرقم ومبوب، ومسلم من كتاب النووي بشرح مسلم.

وقد جعلت بحثي هذا في مقدمة وخمسة مباحث على النحو التالي:-

المقدمة: اشتملت على أهمية دراسة علم المدرج بصورة عامة، كما اشتملت على منهج البحث وهدفه وغايته.

المبحث الأول: تعريف الإدارج، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الإدراج لغةً.

المطلب الثاني: تعريف المدرج اصطلاحاً.

المبحث الثاني: تعريف بالبخاري، والمدرجات في صحيحه، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف بالإمام البخاري وصحيحه.

المطلب الثاني: أهمية دراسة المدرج في صحيح البخاري وتبرير تخريج البخاري لأحاديث مدرجة.

المطلب الثالث: الجهود السابقة في التصنيف في علم الإدراج.

المطلب الرابع: حجم المدرجات في كتب السنة وفي صحيح البخاري على وجه الخصوص.

المبحث الثالث: ما يتعلق بالإدراج من أحكامٍ وغيرها، وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: حكم الإدراج.

المطلب الثالث: أسباب الإدراج ودواعيه.

المطلب الثالث: كيف يعرف الإدراج.

المطلب الرابع: المدرج وعلاقته بالعلة والحديث المعل.

المطلب الخامس: المدرج وعلاقته بزيادة الثقة.

المطلب السادس: المدرج وعلاقته بالمزيد في متصل الأسانيد.

المطلب السابع: المدرج وأثره في الخلافات الفقهية.

المبحث الرابع: أقسام الإدراج، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: إدراج المتن.

المطلب الثاني: إدراج الإسناد.

المبحث الخامس: أنواع مدرج المتن، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أن يقع الإدراج أول الحديث.

المطلب الثاني: أن يقع الإدراج وسط الحديث.

المطلب الثالث: أن يقع الإدراج آخر الحديث.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

المبحث الأول

تعريف الإدراج: وفيه مطلبان:

المطلب الأول:

الإدراج لغةً: لف الشيء في الشيء، ودَرَج الشيءَ في الشيء يدرجه درجاً، وأدرجه: طواه، وأدخله.

يُقال:- أدرجت المرأة صبيها في محاوزها[١]، أي لفته.

ودَرْجُ الكتاب: طيُّه وداخِلُه، وأدرج الكتاب في الكتاب:- أدخله وجعله في درْجه، أي في طيّه[٢].

المطلب الثاني:

المدرج اصطلاحاً: قال الحافظ ابن حجر: ثم المخالفة إن كانت بتغير السياق فمدرج الإسناد، أو بدمج موقوف بمرفوعٍ فمدرج المتن[٣].

وقال الذهبي: هي ألفاظ تقع من بعض الرواة متصلة بالمتن، ولا يبين للسامع إلا أنها من صلب الحديث، ويدل دليل على أنها من لفظ راوٍ بأن يأتي الحديث من بعض الطرق بعبارة تفصل هذا من هذا[٤].

قال ابن كثير: هو أن تزاد لفظة في متن الحديث من كلام الراوي، فيحسبها من يسمعها مرفوعة في الحديث، فيرويها كذلك[٥].

---

(١) أي ثيابها ، وقيل-: هي خلقان الثياب .

(٢) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب ٢/٢٦٩ ، مادة دَرَج، دار صادر، بيروت.

(٣) ابن حجر، شرح نخبة الفكر، ص ٨٥-٨٦.

(٤) الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان، الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص ٥٣، عناية عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠١ه..

(٥) ابن كثير، إسماعيل بن عمر، اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث، ص ٧٣، دار الكتب العلمية .

هذه بعض تعريفات المتقدمين، ومن تعريفات بعض المعاصرين، قال الدكتور الطحان: (ما أدخل في متنه ما ليس منه بلا فصل، أو ما غير سياق إسناده)[١].

وعرّفه د. همّام سعيد قائلاً:- هو زيادة تتصل بالحديث سنداً أو متناً، وهي ليست منه[٢].

وسيأتي تفصيل آخر في تعريف مدرج الإسناد ومدرج المتن في مبحث أقسام الإدراج.

وهناك من أعاد الإدراج كله إلى المتن وإن قسمه إلى متن وإسناد، وهو أحمد محمد شاكر، حيث قال:

«هو ما كانت فيه زيادة ليست فيه، وهو إما مدرج في المتن، وإما مدرج في الإسناد، والإدراج في الحقيقة إنما يكون في المتن»[٣].

---

(١) د. الطحان، محمود، تيسير مصطلح الحديث، ص ١٠٣، مكتبة المعارف، الرياض، ط٧/١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

(٢) د. سعيد، همام، التمهيد في علوم الحديث، ص ١٢٦، دار الفرقان، ط١/١٤١٢هـ-١٩٩٢م. وانظر د.الخطيب، محمد عجاج، أصول الحديث، ص ٣٧٠، دار الفكر، ط٤/ ١٤٠١هـ/١٩٨١م. ود. صالح، محمد أديب، لمحات في أصول الحديث، ص ٢٩٩، المكتب الإسلامي، ط٣/١٣٩٩هـ . ود. صالح، صبحي، علوم الحديث ومصطلحه، ص ٢٤٤، دار العلم للملايين، ط١٦/١٩٨٦م .

(٣) المرجع السابق، ص ٧٤ × الحاشية .

المبحث الثاني
تعريف بالإمام البخاري والمدرجات في صحيحه
وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف موجز بالإمام البخاري وصحيحه(*):

هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه[١] الجعفي البخاري، ولد في بُخارى، يوم الجمعة في الثالث عشر من شوال سنة ١٩٤هـ، في بيت علم وتقوى، فكان عالماً ورعاً، نبيلاً، وصفه الحافظ ابن حجر بجبل الحفظ، وإمام الدنيا، وثقة الحديث، فأفاد وأجاد. فقد نشأ يتيماً وطلب العلم، وحفظ كتاب الله ولم يتجاوز العاشرة من عمره، ورحل في طلب العلم، وتنقل في بلاد كثيرة، وكتب عن أكثر من ألف شيخ، وكتب كثيراً، وأجود ما كتب كتابه الصحيح المُسمى «الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه».

ويعد أصح كتب السنة على الإطلاق باتفاق أهل العلم، وفيه يقول الإمام الذهبي: «وأما جامع البخاري الصحيح فأصل كتب الإسلام، وأفضلها بعد كتاب الله تعالى، فلو رحل الشخص لسماعه من ألف فرسخ لما ضاعت رحلته»[٢].

توفي البخاري رحمه الله ليلة السبت، ليلة عيد الفطر سنة ٢٥٦هـ، وكان عمره حوالي ٦٢ سنة، ودفن في قرية خرتنك عندما قفل راجعاً من بخارى متوجهاً إلى سمرقند، رحمه الله رحمةً واسعةً[٣].

(*) هدفت من هذا المطلب الموجز إلى كتابة سطور بسيطة عن البخاري وصحيحه ؛ لأنه لا ينبغي المرور دون الإشارة إليه لتعلق البحث بصحيح البخاري، وليس مرادي هو التفصيل في ذلك .

(١) بفتح الباء، وسكون الراء، وكسر الدال، وسكون الزاي، ثم فتح الباء بعدها، وتعني:- الفلاح بالفارسية (د. عجاج، أصول الحديث، ص ٣١٠).

(٢) د. أبو زهو، محمد، الحديث والمحدثون، ص ٣٧٨، دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

(٣) أنظر: مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ ابن حجر، ص ٤٧٩. =

المطلب الثاني: أهمية دراسة الإدراج في صحيح البخاري:

رأيتُ أن أمثل لموضوع المدرج على نماذج من صحيح الإمام البخاري، وأقوم بدراستها، وبيان مواطن الإدراج فيها، وذلك لما لصحيح البخاري من مكانة حديثية تفوق أي كتاب حديثي آخر، مع علمي باشتراك البخاري في كثير من بعض هذه الأحاديث مع غيره من أصحاب المصنفات الحديثية الأخرى.

ولعلو كعب البخاري في هذا الفن، وتضلعه منه، وثقة أهل العلم وغيرهم به وبكتابه الصحيح، يظن البعض أن البخاري ما كان ليضمن كتابه حديثاً إلا وقد درسه دراسةً وافية شافية، مبيناً لفظه بشكل دقيق، وموضحاً إن كان فيه إدراجٌ أو غير ذلك.

لكن البخاري كغيره ساق أحاديثه بأسانيد غاية في الصحة، وليس من مهمة البخاري ولا غيره أن يبينوا الإدراج، فجاء العلماء من بعده وتناولوا صحيحه بالشرح والعناية، فكشفوا لنا عن بعض هذه الأحاديث التي لحق بها الإدراج. ولو أنني تتبعت جميع أحاديث البخاري التي ورد فيها إدراج لطال البحث، ولبلغ مئات الصفحات، لكنني اكتفيت بنماذج هامة تُشير إلى هذه الظاهرة في صحيح البخاري، كما هي في غيره من مصنفات أهل الحديث.

وقد يستبعد أو يستغرب البعض وجود إدراج عند البخاري في صحيحه، معتبرين ذلك أمراً قادحاً للصحيح، والحق عكس ذلك تماماً، فلا يعد الإدراج الحاصل في صحيح البخاري علة قادحة، وذلك أن مدرجات الإمام البخاري يمكن القول أنها تندرج تحت الجوانب التالية:

= والخطيب البغدادي، التاريخ ٦/٢، مطبعة السعادة/ مصر. والذهبي، تذكرة الحفاظ ١٧٢/٢، دار إحياء التراث العربي – بيروت. وابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب ٤٧/٩، طبعة مجلس المعارف، والتقريب له ١٤٤/٢، دار المعرفة، بيروت. والذهبي، سير أعلام النبلاء ٢٣٤/٨ – ٢٥٤، تحقيق الأرناؤوط – مؤسسة الرسالة – ١٩٨٥م.

١ - إن البخاري يخرج - أحياناً - حديثاً مدرجاً ويخرجه في مكان آخر خارج الصحيح موضحاً الإدراج، كما فعل في حديث أبي هريرة يرفعه: (للعبد المملوك...)[١]، فقد فصل البخاري في الرواية خارج الصحيح بين المرفوع والمدرج، مما يؤكد علمه القطعي بذلك.

٢ - إن غالب الروايات التي وقع فيها إدراج عن البخاري إنما هي لتفسير غريب وبيانٍ لمعنى لفظة أثناء النص، فهو يخرجها دون بيان لموضع الإدراج، وذلك أن الحديث النبوي له سياق خاص، وبصمة معينة، وورود التفسير لكلمةٍ أثناءه أمرٌ واضحٌ أصلاً، فلا مؤاخذة في ذلك للبخاري.

٣ - ربما أخرج البخاري الحديث وبين موطن الإدراج فيه، فلا يُعاب عليه - حين - ذلك، ومثاله ما أخرجه[٢] من حديث سهل بن سعد في قصة عويمر في اللعان قال فيه: (قال سهل: فتلاعنا وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ، فلما فرغا من تلاعنهما قال عويمر: كذبتُ عليها يا رسول الله إن أمسكتها فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ، قال ابن شهاب: فكانت سنة المتلاعنين).
فنبه البخاري آخر الحديث أن جملة (فكانت سنة المتلاعنين) هي من كلام ابن شهاب، وقال الحافظ ابن حجر[٣]: ثم وجدت في نسخة الصغاني في آخر الحديث: قال أبو عبد الله: قوله: ذلك تفريق بين المتلاعنين، من قول الزهري، وليس من الحديث، ثم قال: فكأن المصنف رأى أنه مدرج فنبه عليه[٤].

٤ - وكثيراً ما يخرج البخاري الحديث مدرجاً في مكان: ثم يخرجه في مكانٍ آخر من صحيحه مقتصراً على القدر المرفوع فقط، مما يقطع بإحاطة البخاري

---

(١) سيأتي الحديث مثالاً للإدراج آخر الحديث في المبحث الخامس المطلب الثالث.
(٢) في كتاب الطلاق، باب اللعان ومن طلق بعد اللعان (فتح الباري)، ٣٥٥/٩، حديث رقم ٥٣٠٨.
(٣) الفتح، ٣٦١/٩.
(٤) ومن أهل العلم: من جعل الكلام لسهل بن سعد، وليس للزهري، وبعضهم جعله عن الزهري عن سهل. انظر: الفتح، ٣٦١/٩

بهذا الأمر، فلا مطعن عليه إذن، ومثاله: ما سيأتي في المبحث الخامس، المطلب الثالث، حديث رقم ٢، ورقم ٣.

٥ - قد يترجم البخاري للباب بحديثٍ ويدرج فيه من كلامه استنباطاً أو تقريراً لمسألة فقهية أو غير ذلك، مما يوهم أن كلام البخاري هذا من صُلب الحديث. ومثاله: قول البخاري[١]: باب الرجل يكون له ممرٌ أو شِربٌ في حائطٍ أو في نخلٍ، وقال النبي ﷺ: (من باعَ نخلاً بعد تؤبّر فثمرتها للبائع، وللبائع الممر والسقي حتى يرفع، وكذلك رب العريّة)، فقوله: وللبائع الممر... الخ ليس من حديث الرسول ﷺ إنما هو من كلام البخاري، قال الحافظ: وهذا كله من كلام المصنف، استنبطه من الأحاديث المذكورة في الباب، وتوهم بعض الشراح أنه بقية الحديث المرفوع، فوهم في ذلك وهماً فاحشاً.

فأي ذنب للبخاري إذا كان غيره قد وهم ونسب إليه ما لم يفعله، وأمثلة ذلك كثيرة في البخاري.

٦ - وربما حكم بعضهم على لفظ ثابت لرسول الله ﷺ بأنه مدرج من كلام غيره دون دليل، وقد حصل مثل هذا للبخاري كما في حديث جابر بن عبد الله قال: (قضى النبي ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة)[٢].

هكذا أخرجه البخاري مرفوعاً كله إلى رسول الله ﷺ ومع ذلك قال الحافظ: حكى ابن أبي حاتم عن أبيه أن قوله: فإذا وقعت الحدود الخ... مدرج من كلام جابر. وفيه نظر؛ لأن الأصل أن كل ما ذكر في الحديث فهو منه حتى يثبت الإدراج بدليل، وقد نقل صالح ابن أحمد عن أبيه أنه رجح رفعها[٣].

---

(١) في كتاب الشرب والمساقات، باب الرجل يكون له ممر، أو شرب (فتح الباري ٥/٦٠).
(٢) أخرجه البخاري في الشفعة، باب الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة (فتح الباري) ٤/٥٠٩، حديث رقم ٢٢٥٧.
(٣) فتح الباري،٤/٥١٠.

المطلب الثالث: الجهود السابقة في التصنيف في علم الإدراج:

١ - أول من صنف في هذا الفن الخطيب البغدادي[١] كتابه المُسمّى: «الفصل للوصل المدرج في النقل»، وقد اطلعت على هذا الكتاب الذي اعتنى به وحققه محمد بن مطر الزهراني، وطبع في مجلدين سنة ١٩٩٧م. وأشار إليه جماعة من أهل العلم منهم: الحافظ ابن كثير[٢]، ووصفه بأنه مفيد جداً، ومنهم: الحافظ ابن حجر[٣]، والحافظ الذهبي[٤]، وأبو عمرو بن الصلاح[٥]، والإمام بدر الدين بن جماعة[٦]، والحافظ السيوطي[٧].

هذا وقد اشتمل كتاب الخطيب على مائة وأحد عشر حديثاً، منها في مدرج الإسناد، وغالبها في مدرج المتن، لكن الذهبي قال: وكثير منه غير مسلّم له إدراجه»[٨].

٢ - ثم جاء الحافظ ابن حجر، فعمد إلى كتاب الخطيب هذا فرتبه وزاد عليه وسماه: «تقريب المنهج في ترتيب المدرج»، قال: وقد لخصته ورتبته على الأبواب والمسانيد وزدت على ما ذكره الخطيب أكثر من القدر الذي ذكره»[٩]، وقال مرة: وزدت عليه قدر ما ذكر مرتين أو أكثر»[١٠].

٣ - ثم جاء الحافظ السيوطي فلخص كتاب الحافظ ابن حجر، مقتصراً على مدرج المتن، وحذف الأسانيد، قال في مقدمته: هذا جزء لطيف سميته: المدرج – بفتح الميم – إلى المدرج -بضم الميم- لخصته من تقريب المنهج

---

(١) أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، صاحب تاريخ بغداد، ولد سنة ٣٩٢هـ، وتوفي ٤٦٣هـ، وقد وثقه وأثنى عليه جماعة من العلماء، (الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٨/٢٧٠، والأعلام له ص ١٩١).

(٢) اختصار علوم الحديث، ص ٧٤، وسماه «فصل الوصل لما أدرج في النقل».

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح، ٢/٨١١.

(٤) الموقظة في علم الحديث، ص ٥٤.

(٥) مقدمة ابن الصلاح، ص ٤٧.

(٦) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، ص ٥٣.

(٧) تدريب الراوي، ١/٢٧٤.

(٨) الذهبي، الموقظة، ص ٥٤.

(٩) ابن حجر، النكت، ٢/٨١١، ٨٢٩.

(١٠) ابن حجر، شرح نخبة الفكر، ص ٨٦.

بترتيب المدرج لشيخ الإسلام الحافظ ابن حجر، إلا أنني اقتصرت فيه على مدرج المتن، دون مدرج الإسناد؛ لأن العناية بتمييز كلام الرواة من كلام النبوة أهم، وعوضته من مدرج الإسناد زوائد مهمة من مدرجات المتون خلا عنها كتابه، وهي مسطورة في كتب النقاد»[١].

وقد طبع كتاب السيوطي هذا بتحقيق السيد صبحي السامرائي في حوالي ٣٠ صفحة، وقد تضمن سبعين حديثاً كلها في مدرج المتن»[٢].

٤ - كتاب تسهيل المدرج إلى المدرج للسيد عبد العزيز الغماري، وهو عبارة عن ترتيب لكتاب السيوطي على المسانيد وحروف المعجم[٣].

المطلب الرابع: حجم المدرجات في كتب السنة وفي صحيح البخاري على وجه الخصوص:

أما حجم المدرجات في كتب السنة فيبدو لي أنه ليس بكثير وغالب، بل قليلٌ إذا ما قيس بعدد الأحاديث وحجمها في كتب الصحاح والسنن والمسانيد والمصنفات ونحوها، فهذا الخطيب البغدادي في كتابه الفصل للوصل المدرج في النقل قد خرج حوالي مائة وعشرة أحاديث مدرجة ما عدا الأحاديث التي يسوقها تحت الحديث الرئيس أدلة على إثبات مدرج أو نفيه والحافظ ابن حجر جاء بعده ولخصه وزاد على ما ذكره الخطيب أكثر من القدر الذي ذكره مرتين وأكثر[٤].

ومعلومٌ أن الحافظ ابن حجر ذو اطلاع واسعٍ وإحاطة كبيرة، فلا أعتقد أن يجمع أحد أكثر مما جمع إلا نادراً.

وأما عن الأحاديث التي وقع فيها إدراج في صحيح البخاري فقد قاربت حوالي (١٨٠) حديثاً، معظمها مشترك بينه وبين غيره من أصحاب المصنفات الحديثية، وذلك من خلال تتبع واستقراء لصحيح البخاري بشرحه فتح الباري، وقد استعنت على ذلك بالأقراص المدمجة لكتب السنة المشرفة.

---

(١) الخطيب، الفصل ٣٣/١، مقدمة المحقق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) ابن حجر، شرح نخبة الفكر، ص ٨٦.

المبحث الثالث
ما يتعلق بالإدراج من أحكام: وفيه سبعة مطالب

المطلب الأول: حكم الإدراج:

عدّ العلماء الإدراج وهماً وعلةً، وغالباً ما تصرفوا بذكره في كتب العلل، كما أشرت إلى ذلك في مطلب المدرج وعلاقته بالعلة والحديث المعل، لكنهم فصلوا في حكمه حسب نوعه، وذلك على النحو التالي:

١ - إن كان الإدراج لتفسير شيء من معنى الحديث، أو لفظ من ألفاظه، ففيه بعض تسامح، ولا بأس به، سواء كان التفسير في وسط الحديث أو في آخره، والأولى أن ينص الراوي على بيانه[١].
وقد أشار السيوطي إلى ذلك في ألفيته حيث قال:

وكل ذا محرم وقادح وعندي التفسير قد يسامح[٢]

فشطر البيت الثاني يدل على التجاوز في مثل هذا الوجه من الإدراج.

وكذلك كان الزهري يفسر الأحاديث كثيراً، وربما أسقط أداة التفسير، فكان بعض أقرانه ربما يقول له: - أفصل كلامك من كلام النبي ﷺ»[٣].
ويقول الحافظ ابن حجر:- والأمر في ذلك سهل؛ لأنه إن ثبت رفعه فذاك، وإلا فالراوي أعرف بتفسير ما روى من غيره»[٤].

---

(١) السيوطي، تدريب الراوي ٢٧٤/١. وابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٨١٨-٨١٩. والقاسمي، قواعد التحديث، ص ١٢٤. والطحان، تيسير مصطلح الحديث، ص ١٠٦.
(٢) حاشية شرح نخبة الفكر لابن حجر، ص ٨٧.
(٣) ابن حجر، النكت، ٨٢٩/٢، وذكر عن الإمام أحمد أن وكيع كان يفعل ذلك.
(٤) ابن حجر، المرجع السابق.

أقول: وأمثلة ذلك كثيرة، منها ما ذكرته في مبحث إدراج المتن. وأما ما يتعلق بحكم الجزء المدرج، فهو بهذا المعنى يخرج من الحديث، وهو نوع من أنواع الضعيف، فإذا فصل الجزء المدرج عن الحديث ونُسب إلى قائله، فإنه لا يضر الحديث ولا يوصف الجزء المدرج عندئذٍ بالضعف، إلا من حيث ثبوت نسبته إلى قائله، أو عدم ثبوتها»[١].

٢ - وإن كان الإدراج قد وقع من الراوي خطأ من غير عمد، فلا حرج على المخطئ، إلا إن كثر خطؤه فيكون جرحاً في ضبطه وإتقانه[٢].

٣ - وأما إن كان الإدراج من الراوي عن عمد، فإنه حرام كله، على اختلاف أنواعه باتفاق أهل الحديث والفقه والأصول وغيرهم، لما يتضمن من التلبيس والتدليس، ومن عزو القول إلى غير قائله قال السمعاني: «من تعمد الإدراج فهو ساقط العدالة، وممن يحرف الكلم عن مواضعه، وهو ملحق بالكذابين»[٣].

وإلى حرمة تعمد الإدراج أشار الحافظ العراقي بقوله:

وزاد الأعمش كذا منصور ... وعمد الإدراج لها محظور[٤]

المطلب الثاني: أسباب الإدراج ودواعيه:

للإدراج أسباب ودواعي متعددة، حملت على وقوعه، وخاصة فيما يتعلق بإدراج المتن، تلخص في ثلاثة أسباب هي:

١ - قصد الراوي لبيان حكم شرعي، أو نحوه، ثم يستدل عليه بقول النبي ﷺ، وأكثر ما يكون هذا في الإدراج الواقع في أول المتن.

---

(١) د. همام سعيد، التمهيد في علوم الحديث، ص ١٢٧.

(٢) حاشية شرح نخبة الفكر، ص ٨٧. وأحمد شاكر، المرجع السابق.

(٣) والسيوطي، تدريب الراوي ١/٢٧٤. والحافظ العراقي، ألفية الحديث، ص ١١٨. وابن جماعة، المنهل الروي، ص ٥٣. ومقدمة ابن الصلاح، ص ٤٦. والقاسمي، قواعد التحديث، ص ١٢٤. وأحمد شاكر، المرجع السابق، أجمع هؤلاء وغيرهم على حرمة تعمد الإدراج.

ومثال ذلك من غير البخاري: ما أخرجه الخطيب البغدادي من حديث أبي هريرة قال:- قال أبو القاسم ﷺ: «اسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار». فإن أوله: «اسبغوا الوضوء» ليس من قول الرسول ﷺ، إنما هو مدرج من قول أبي هريرة، أراد أن يبين للناس هذا الحكم. وقد دل على الإدارج ما أخرجاه في الصحيحين من حديث أبي هريرة بلفظ «أسبغوا الوضوء، فإن أبا القاسم ﷺ قال: «ويل للأعقاب من النار»[(١)].

٢ - أن يريد الراوي بيان حكم يستنبط من كلام النبي ﷺ قبل أن يتم الحديث، أو في آخر المتن، وأمثلته كثيرة منها: ما ذكرته في مبحث وقوع الإدراج في آخر الحديث.

٣ - أن يريد الراوي شرح وتفسير بعض الألفاظ الغريبة في الحديث وتفسيرها، وأمثلته أيضاً كثيرة، منها: ما ذكرته في مبحث وقوع الإدراج في وسط الحديث.

يقول الدكتور صبحي الصالح[(٢)]: «وهذه جميعاً من الدواعي التي لا يعجزنا تسويغها للراوي ولو وقعت منه على عمد».

وقال الحافظ ابن حجر - بعد استعراضه لأنواع الإدراج -: «وفي الجملة إذا قام الدليل على إدراج جملة معينة بحيث يغلب على الظن ذلك، فسواء كان في الأول أو الوسط أو الآخر، فإن سبب ذلك الاختصار من بعض الرواة بحذف أداة التفسير أو التفصيل، فيجيء من بعده فيرويه مدمجاً من غير تفصيل فيقع ذلك»[(٣)].

أقول: كأن الحافظ يلمح إلى أن ثبوت الإدراج يكون بغلبة الظن، والحق أن الأمر ليس على إطلاقه، فبعض المواطن يظهر فيها الإدراج يقيناً، وبعضها الآخر يحصل فيه خلاف، فيقع بغلبة الظن، والله أعلم.

ثم هو بين كيفية حصول الإدراج بما ذكر من حالة حذف أداة التفسير أو التفصيل، بمعنى ورود الكلام سرداً بعضه مع بعض من غير فصل.

---

(١) الحافظ العراقي، ألفية الحديث، ص ١١٧.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب غسل الأعقاب (ابن حجر، الفتح رقم ١٦٥)، ومسلم في الطهارة، باب وجوب استيعاب محل الطهارة (مسلم بشرح النووي، ١٣١/٣).

(٣) ابن حجر، النكت، ٨٢٩/٢.

المطلب الثالث: كيف يعرف الإدراج؟

الطريق إلى إدراك الإدراج من وجوه عدة، أذكر منها:

١ - أن يستحيل إضافة ذلك المدرج إلى النبي ﷺ، ومثاله حديث أبي هريرة: «للعبد المملوك» وقد ذكرته في مبحث الإدراج في آخر الحديث، مثال رقم[١].

٢ - أن يصرح الصحابي بأنه لم يسمع تلك الجملة المدرجة من النبي ﷺ، ومثال ذلك: ما أخرجه الخطيب البغدادي[٢] من حديث عبد الله بن مسعود قال:- سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «من مات وهو يُشرك بالله شيئاً دخل النار، ومن مات وهو لا يُشرك بالله شيئاً دخل الجنة».
هذا الحديث ليس كله من كلام رسول الله ﷺ، فقوله: «ومن مات وهو لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة» من كلام ابن مسعود، صرح بأنه لم يسمعه من الرسول ﷺ، كما في الرواية الأخرى: «من جعل لله نداً جعله الله في النار، قال: وأخرى أقولها لم أسمعها منه: من مات لا يجعل لله نداً أدخله الله الجنة...»[٣].

٣ - أن يصرح بعض الرواة بتفصيل المدرج فيه عن المتن المرفوع فيه بأن يضيف الكلام إلى قائله[٤]. ومثاله حديث العسيف، وقد ذكرته في مبحث الإدراج في وسط الحديث، مثال رقم (٣).

٤ - أن ينص عليه بعض الأئمة المطلعين[٥]، وقد ذكرت لذلك أمثلة في مبحثي الإدراج في وسط الحديث وآخره.

---

(١) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح ٢/٨٢٨-٨٢٩.

(٢) في فصل ٢١٧/١، حديث رقم ١٦.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٤٠٢/١، ٤٠٧. والحديث بلفظ قريب منه أخرجه البخاري في الجنائز برقم ١٢٣٨، ومسلم في الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة.

(٤) ابن حجر، النكت ٨١٢/٢-٨١٦، والخطيب، الفصل ٣٠/١، مقدمة التحقيق. والسيوطي، تدري الراوي ٢٦٨/١، وعجاج الخطيب، أصول الحديث، ص ٣٧٢، وصبحي الصالح، ومحمد أديب الصالح، مراجع سابقة.

(٥) د. الطحان، تيسير مصطلح الحديث، ص ١٠٦.

المطلب الرابع: المدرج وعلاقته بالعلة والحديث المعلّ: وفيه مسائل

المسألة الأولى: تعريف العلة لغةً:

العلة: المرض، علّ يعلُّ واعتلَّ: أي مرض، فهو عليل، والعلةُ: الحدث يُشغل صاحبه عن حاجته، كأنَّ تلك العلة صارت شُغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول(١).

المسألة الثانية: تعريف العلة اصطلاحاً:

قال الحاكم: (هو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل). ثم يقول بعد ذلك: وإنما يُعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيه مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واهٍ، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات(٢).

وعرّفه ابن الصلاح بتعريفٍ آخر أكثر تفصيلاً فقال: هو الحديث الذي اطلع على علة تقدح في صحته، مع أن الظاهر السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط صحة من حيث الظاهر(٣).

المسألة الثالثة: علاقة المدرج بالعلة والمعلّ:

الإدراج في غالبه وهم من الرواة(٤)، فيُدخِلون في الحديث ما ليس منه، وقد درجت عبارة المحدثين والنقاد على نسبة الوهم لفاعله، فيقول الحاكم: حديث العتق ثابت صحيح، وذكر الاستسعاء فيه من قول قتادة، وقد وهِم من أدرجه في كلام رسول الله ﷺ(٥). ويكثر الخطيب في كتابه ال(فصل للوصل المدرج في النقل) من ذلك، وكذا الحافظ ابن حجر في الفتح، وغيرهما(٦)، مما يقطع بأن

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، ١١/٤٧١.

(٢) الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص ١١٢.

(٣) العراقي، التقييد والإيضاح، ص ٩٦.

(٤) إلا إذا كان عن تعمد فهو حرام، كما بينا في حكم الإدراج، ويستثنى من ذلك ما كان تفسيراً لغريب.

(٥) الحاكم، معرفة علو الحديث، ص ٤٠.

(٦) وفي شرح علل الترمذي لابن رجب تحقيق د. همام سعيد أورد تحت باب العلة في متن الحديث قوله: النوع الرابع: ما كانت علته إدراج كلام آخر فيه. وانظر: د. عبد الكريم وريكات، الوهم في روايات مختلفين الأنصار ص ٥١٥ وما بعدها، ط١، ١٤٢٠هـ.

الإدراج علة ولا يخرج عن كونه كذلك، إلا أن الحديث المُعل بابه أعم من ذلك، فالمدرج داخل فيه، وقد عرّف الحاكم المعلول بما يفيد ذلك فقال: (فإن المعلول ما يوقف على علته أنه دخل حديث في حديث أو وهِم فيه راوٍ، أو أرسله واحد فوصله واهم)[1]، فالإدراج يقع تحت قوله: دخل حديث في حديث أو وهِم فيه.

ولذلك فالمدرج من أنواع الحديث الضعيف ؛ لأنه إدخال في الحديث ما ليس منه، وهذا المدرج وإن كان ربما صح أو حسن من حيث احتمال وروده من طريق أخرى يصح بها لكن هذا لا يمنع الحكم عليه بالضعف هنا ؛ لأننا نحكم عليه من حيث دخوله في هذا الحديث الذي وقع فيه الإدراج وظاهر أنه ليس منه[2].

أقول: ولا مانع بعد بيان المدرج ونسبته إلى قائله أن يُحكم على الحديث صحةً أو ضعفاً حسب واقعه هذا، وقد عدّ بعضهم الإدراج من أنواع الموضوع، كما فعل ابن الصلاح، وقد بينت ذلك في المبحث الرابع، المطلب الثاني، النوع الثالث من مدرج الإسناد.

المطلب الخامس: المدرج وعلاقته بزيادة الثقة:

زيادة الثقة هي: تفرد راوٍ بزيادة في الحديث عن بقية الرواة عن شيخ لهم[3].

والأصل أن الخبر كله مرفوع حتى يثبت عكس ذلك، وقد قرر ذلك الحافظ حينما قال: لأن الأصل أن كل ما ذكر في الحديث فهو منه حتى يثبت الإدراج بدليل[4]، فزيادة الثقة لم يقم الدليل على إثبات أنها من قول غير النبي ﷺ، بينما المدرج وقع الدليل على نسبته لغير النبي ﷺ، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فزيادة الثقة إن ثبتت فهي حجة؛ لأنها جزء أساسي من الحديث، بينما المدرج إن ثبت أنه من كلام النبي ﷺ فهو حجة، وإن كان من غير كلام النبي ﷺ فالأمر مختلف تماماً.

---

(١) الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص ١١٢.
(٢) د. عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص ٤٤٣.
(٣) ابن كثير، اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث، ص ٦١.
(٤) فتح الباري، ٥١٠/٤، وقد قرر أكثر من واحد هذا الأصل.

كما أن زيادة الثقة تختلف عن الإدراج في جانبٍ آخر، وهو أن زيادة الثقة تختص به، وزيادة الضعيف كذلك، بينما الإدراج - سواءٌ وقع من ثقة أو ضعيف - فهو مُدرج، والله أعلم.

المطلب السادس: المدرج وعلاقته بالمزيد في مُتصل الأسانيد:

المزيد في متصل الأسانيد هو: أن يزيد راوٍ في الإسناد رجُلاً لم يذكره غيره(١).

وبناءً على ذلك فقد يشترك المدرج في بعض صوره مع المزيد في متصل الأسانيد، ومن ذلك: ما أخرجه الترمذي في العلل الكبير من حديث الزهري، عن عمر بن عبد العزيز، عن الرُّبيع بن سبرة، عن أبيه «أن النبي ﷺ نهى عن المتعة يوم الفتح»، قال الترمذي: سألتُ محمداً - يعني البخاري - عن هذا الحديث فقال: هذا حديث خطأ، والصحيح عن الزهري عن الربيع بن سبرة عن أبيه ليس فيه عمر بن العزيز، وإنما أتى الخطأ من جرير بن حازم. هذا مثال على المزيد في متصل الأسانيد، وقد يدخل في مدرج السند(٢)، وقد ذكرت لذلك مثالاً في مطلب مدرج الإسناد من أقسام المدرج.

المطلب السابع: المدرج وأثره في الخلافات الفقهية:

كما لزيادة الثقة وإثباتها أو ردها أثر في المسائل الفقهية واختلاف العلماء فيها، وكما للوقف والرفع أثر أيضاً فإن للإدراج كذلك أثراً في الحكم على بعض المسائل التي وقع في النصوص الخاصة بها كلام مدرج، سواء من الصحابيين أو من بعدهم، وأضرب لذلك مثالاً مكتفياً به خوف التطويل:

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ علمه التشهد في الصلاة فقال: قل: التحيات لله. فذكر التشهد، وفي آخره: أشهد أن لا إله إلا

---

(١) ابن كثير، اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث، ص١٧٦.

(٢) د. عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص ٣٦٤-٣٦٥.

الله وأشهد أن محمداً رسول الله، فإذا قلتَ هذا فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد[1].

ففي هذا الحديث إدراج، وهو قوله: (فإذا قلت: هذا... الخ)، فهو مدرج من كلام ابن مسعود، لا من كلام الرسولﷺ[2]. هذا الإدراج أدى إلى حصول خلاف فقهي في مسألة مهمة في الصلاة، وهي مسألة التسليم، وذلك بين الحنفية والجمهور، فالحنفية الذين أثبتوا هذه الجملة وجعلوها من صُلب الحديث المرفوع قالوا بعدم فرضية السلام مستدلين بالقدر المدرج من الحديث.

قال النووي[3]: قال أبو حنيفة: لا يجب السلام و،لا هو من الصلاة، بل إذا قعد قدر التشهد ثم خرج من الصلاة بما ينافيها من سلام أو كلام أو قيامٍ أو فعلٍ أو غير ذلك أجزأه وتمت صلاته.

وأما الجمهور: المالكية والشافعية والحنابلة فقد ذهبوا إلى أن التسليم (الخروج من الصلاة) فرض، والصلاة بدونه باطلة، قال النووي: وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم[4]، واستدلوا بجملة نصوص ولم يعتمدوا على حديث ابن مسعود آنف الذكر، على اعتبار اللفظ المدرج وأنه من كلامه، وليس من كلام رسول اللهﷺ.

من هنا نُدرك أهمية إثبات المرفوع من كلام رسول الله ﷺ وتمييزه عن الموقوف من كلام الصحابة والمقطوع من كلام التابعين ومن بعدهم، فإن الاحتجاج بالحديث المرفوع هو الأصل، أما الاحتجاج بكلام الصحابي ففيه خلافٌ بين المحدثين والأصوليين، كما هو معلوم، لا مجال للحديث عنه الآن.

---

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب في التشهد ٣١٩/١، حديث رقم ٩٧٠.
(٢) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، ص ٤٥. العراقي، ألفية الحديث مع فتح المغيث، ص ١١٢. والخطيب، الفصل، ١٠٣/١.
(٣) المجموع، ٤٤٤/٣.
(٤) النووي، المجموع، ٤٤٤/٣، وابن قدامة، المغني، ٣١٧/١.

المبحث الرابع
أقسام الإدراج، وفيه مطلبان

المطلب الأول: مدرج المتن:

أولاً: تعريفه: «وهو أن يدخل في حديث رسول الله ﷺ شيء من كلام بعض الرواة، فيتوهم من يسمع الحديث أن هذا الكلام منه»(١).

ثانياً: أنواعه: وهذا الشيء المضاف إلى كلام رسول الله ﷺ – أو متن الحديث – قد يقع في أول الحديث أحياناً، وقد يقع في وسط الحديث، وقد يقع في آخر الحديث أحياناً أخرى، هذا من جهة، ومن جهةٍ أخرى قد يكون هذا الكلام من صحابي أو من دون الصحابي، مروراً بحلقات الإسناد كلها، وسأفصل لذلك أمثلة في مبحث مستقل إن شاء الله تعالى.

المطلب الثاني: مدرج الإسناد:

أولاً: تعريفه: قال الحافظ ابن حجر: «ثم المخالفة إن كانت بتغيُّر السياق فمُدرج الإسناد»(٢)، فهو متعلق بتغيير سياق إسناد الحديث بإضافة اسم راوٍ ليس من السند(٣).

ولقد أجاد د. الطحان حينما لخص التعريف قائلا: «هو ما غيّر سياق إسناده»(٤).

---

(١) العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، ألفية الحديث ص ١١٢، تحقيق أحمد شاكر ومحمود ربيع، دار الجيل، بيروت ط١/١٤١٢هـ-١٩٩٢م. والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي ٢٦٨/١، تحقيق عبد الوهاب بن عبد اللطيف، دار الفكر، ١٤٠٩ها-١٩٨٨م. وابن حجر، أحمد بن علي، شرح نخبة الفكر، ص ٨٦، مكتبة الغزالي، ط٢/١٤١٠هـ-١٩٩٠م. وابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح، ص ٤٥، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

(٢) ابن جر، شرح نخبة الفكر، ص ٨٥.

(٣) د. همام سعيد، التمهيد في علوم الحديث، ص ١٢٧.

(٤) د. الطحان، محمود، تيسير مصطلح الحديث، ص ١٠٣.

ثانياً: أنواعه:

النوع الأول: «أن يكون الراوي قد سمع الحديث بأسانيد مختلفة، فيرويه عنه راوٍ آخر، فيجمع الكل على إسناد واحد، من غير أن يبين الخلاف»[1]. وقد نظمه الحافظ العراقي شعراً فقال:

ومنه متن عن جماعة ورد وبعضهم خالف بعضاً في السند[2]

مثاله: عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله، أي الذنب أعظم؟ قال: (أن تجعل لله نداً وهو خلقك). قلت: ثم أي؟ قال: (أن تقتل ولدك خشية أن يأكل معك). قال:- ثم أي؟ قال: (أن تزاني حليلة جارك)[3].

أين وقع الإدراج؟!

قال البخاري: «حدثنا عمرو بن علي، حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا سفيان، حدثني منصور وسليمان عن أبي وائل عن أبي ميسرة عن عبد الله... به».

ثم قال البخاري: «وحدثنا سفيان حدثني واصل عن أبي وائل عن عبد الله: قلت: يا رسول الله..... مثله»، قال عمرو: فذكرته لعبد الرحمن[4]، وكان حدثنا عن سفيان عن الأعمش ومنصور وواصل عن أبي وائل عن أبي ميسرة، قال: دعه، دعه».

أقول: صورة الإدراج هنا: أن رواية واصل الأخيرة مدرجة على رواية

---

(١) أحمد شاكر، الباعث الحثيث، ص ٧٦.

(٢) العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، ألفية الحديث، ص ١١٧.

(٣) أخرجه البخاري في تفسير سورة الفرقان، باب "والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر" (ابن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٣٥٠/٨ رقم ٤٧٦١) وأخرجه في كتاب الأدب ٤٤٨/١٠، حديث رقم ٦٠٠١، وفي كتاب الحدود، حديث رقم ٦٨١١، وفي التوحيد، رقم ٧٥٢٠، ورقم ٧٥٣٢.

(٤) ابن مهدي بن حسان، أبو سعيد البصري، ثقة، ثبت، حافظ، عارف بالرجال والحديث، من التاسعة، مات سنة ١٩٨هـ. ابن حجر، التقريب ٤٩٩/١.

منصور والأعمش؛ لأن واصلاً لا يذكر فيه أبا ميسرة (عمرو بن شرحبيل) بل يرويه عن أبي وائل عن عبد الله مباشرة.

قال الحافظ ابن حجر: «والحاصل أن الثوري حدث بهذا الحديث عن ثلاثة أنفس، حدثوه به عن أبي وائل، فأما الأعمش ومنصور فأدخلا بين أبي وائل، وبين ابن مسعود أبا ميسرة، وأما واصل فحذفه، فضبطه يحيى القطان عن سفيان مفصلاً. وأما عبد الرحمن فحدث به أولاً بغير تفصيل، فحمل رواية واصل على رواية منصور والأعمش، فجمع الثلاثة، وأدخل أبا ميسرة في السند، فلما ذكر له عمرو بن علي أن يحيى فصله كأنه تردد فيه، فاقتصر على التحديث به عن سفيان عن منصور والأعمش حسب، وترك طريق واصل، وهذا معنى قوله: «فقال: دعه، دعه»[1].

إذاً، تبين أن طرق الحديث هي على النحو التالي-

١ - طريق الثوري عن منصور عن أبي وائل عن أبي ميسرة عن عبد الله به.

٢ - طريق الثوري عن سليمان الأعمش عن أبي وائل عن أبي ميسرة عن عبد الله به.

٣ - طريق الثوري عن واصل عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود به " بإسقاط أبي ميسرة.

٤ - وأما هذه الطريق وهي التي جاء فيها الإدارج وهي: «عبد الرحمن عن الثوري عن منصور والأعمش وواصل عن أبي وائل عن أبي ميسرة عن عبد الله..»..

فقد أخرج الترمذي[2] هذا الحديث بها، وأخرجه من طريق شعبة بن الحجاج عن واصل به وأسقط أبا ميسرة، وقال الترمذي عقب هذه الرواية: "حديث سفيان عن منصور والأعمش أصح من حديث شعبة عن واصل؛ لأنه[3] زاد في إسناده رجلاً».

---

(١) ابن حجر، فتح الباري ١١٨/١٢.

(٢) في سننه في كتاب التفسير، باب: ومن سورة الفرقان، المباركفوري محمد عبد الرحمن، تحفة الأحوذي ٣٨/٩-٣٩، حديث رقم ٣٢٣٢ و ٣٢٣٣.

(٣) أي سفيان، واعتبره أحفظ من شعبة، فأثبت روايته.

أقول: وللحديث طرق أخرى متابعة لسفيان: فأخرجه مسلم[1] من طريق جرير عن منصور عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله به، ومن طريق جرير عن الأعمش عن أبي وائل مثله.

أقول: وهناك تفسير آخر لإسقاط أبي ميسرة من السند، قاله الكرماني كما نقله الحافظ ابن حجر في الفتح[2]، قال: قال الكرماني: حاصله أن أبا وائل وإن كان قد روى كثيراً عن عبد الله فإن هذا الحديث لم يروه عنه، قال: وليس المراد بذلك الطعن عليه، لكن ظهر له ترجيح الرواية بإسقاط الواسطة لموافقة الأكثرين.

لكن هذا التفسير لم يعجب الحافظ، فرده بقوله: والذي يظهر ما قدمته أنه تركه من أجل التردد فيه؛ لأن ذكر أبي ميسرة إن كان في أصل رواية واصل فتحديثه به بدونه يستلزم أنه طعن فيه بالتدليس، أو بقلة الضبط، وإن لم يكن في روايته بالأصل فيكون زاد في السند ما لم يسمعه فاكتفى برواية الحديث عمن لا تردد عنده فيه، وسكت عن غيره.

أقول: هذا توجيه جيد، والنفس إليه أميل من خلال النظر في أسانيد الحديث وطرقه.

وهناك من عزا الإدراج في هذا السند إلى سفيان الثوري، لا إلى عبد الرحمن. قال الحافظ ابن حجر: ونقل الدارقطني[3] عن الحافظ أبي بكر النيسابوري أنه قال:- يشبه أن يكون الثوري جمع بين الثلاثة لما حدث به ابن مهدي ومحمد بن كثير[4]، وفصله لما حدث به غيرهما، يعني فيكون الإدراج من سفيان لا من عبد الرحمن، والعلم عند الله تعالى[5].

---

(١) في صحيحه، في كتاب الإيمان، باب بيان كون الشرك أقبح الذنوب (النووي، شرح صحيح مسلم ٧٩/٢).
(٢) ابن حجر، فتح الباري، ١١٨/١٢.
(٣) أبو الحسن، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي المدائني، المقريء، يعد من أعلام أهل الحديث وعارفيه، توفي سنة ٣٨٥هـ، (الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، الإعلام بوفيات الأعلام، ص ١٦٣، دار الفكر، ط١٤١٢/١هـ-١٩٩١م).
(٤) هو العبدي البصري، ثقة، من كبار العاشرة، وهو من شيوخ البخاري، مات سنة ٢٢٣هـ. (ابن حجر، التقريب، ٢٠٣/٢).
(٥) ابن حجر، فتح الباري، ١١٨/١٢.

أقول: والظاهر أن الإدراج من جهة عبد الرحمن بن مهدي لا من جهة سفيان لتردده فيه، وعلى أية حال فالغرض حاصل، كمثال على النوع الأول من أنواع إدراج السند، وقد قال الحافظ ابن حجر: وذكر الخطيب هذا السند مثالاً لنوع من أنواع مدرج الإسناد، وذكر فيه أن محمد بن كثير وافق عبد الرحمن على روايته الأولى عن سفيان، فيصير الحديث عن الثلاثة بغير تفصيل(١).

وقد نظم العراقي في ذلك أبياتاً من الشعر، قال فيها:

١ - فيجمع الكل بإسناد ذكر　　　كمتن «أي الذنب أعظم» الخبر

٢ - فإن عمراً عند واصل فقط　　　بين شقيق وابن مسعود سقط

٣ - وزاد الأعمش كذا منصور　　　وعمد الإدراج لها محظور(٢)

النوع الثاني: أن يكون الحديث عند راوٍ بإسناد، وعنده حديث آخر بإسناد غيره، فيأتي أحد الرواة ويروي عنه الحديثين بإسناده، ويدخل فيه الحديث الآخر أو بعضه من غير بيان(٣).

وقد نظم الحافظ العراقي ذلك شعراً فقال:

ومنه أن يدرج بعض مسند　　　في غيره مع اختلاف السند(٤)

مثاله: قال البخاري: حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا سفيان عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال: قال لي النبي ﷺ: اقرأ علي؟ قلت: يا رسول الله، أقرأ عليك وعليك أنزل؟! قال: نعم، فقرأت سورة النساء حتى

---

(١) المرجع السابق. وانظر كذلك نفس المرجع ٣٥١/٨، فقد ذكر ذلك ملخصاً.
(٢) العراقي، ألفية الحديث، ص ١١٧.
(٣) ابن حجر، نخبة الفكر، ص ٨٥، وأحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث، ص ٧٦، والقاسمي، محمد جمال الدين، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، ص ١٢٤، دار الكتب العلمية، ط١/١٣٩٩-١٩٧٩م.
(٤) العراقي، ألفية الحديث، ص ١١٧.

أتيت على هذه الآية: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾[1] قال: حسبك الآن، فالتفتُّ إليه فإذا عيناه تذرفان[2].

كيف وقع الإدارج ؟!!

الأصل أن هذا الحديث بهذا اللفظ هو روايتان بإسنادين منفصلين، فساقه الفريابي – شيخ البخاري – بهذا الإسناد فقط، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

إن بعض هذا الحديث لم يسمعه الأعمش من إبراهيم بن يزيد، وإنما سمعه من عمرو بن مرة بن عبد الله الكوفي المتوفى سنة ١١٨م، وقد بين ذلك يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن الأعمش كما في روايات البخاري التاريخ:

١ – قال البخاري: حدثنا صدقة أخبرنا يحيى عن سفيان عن سليمان عن إبراهيم عن عبيدة عن عبد الله قال يحيى: بعض الحديث عن عمرو بن مرة «قال لي النبي ﷺ، حدثنا مسدد عن يحيى عن سفيان عن الأعمش عن إبراهيم وعن أبيه[3] عن أبي الضحى عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: ....وذكر الحديث بطوله»[4].

٢ – ثم قال البخاري: «حدثنا قيس بن حفص، حدثنا عبد الواحد، حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن عبيدة السلماني عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال لي النبي ﷺ: اقرأ علي؟ قلت: أقرأ عليك وعليك أنزل؟! قال: إني أحب أن أسمعه من غيري»[5].

---

(١) سورة النساء، آية ٤١.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب قول المقرىء للقارىء: حسبك (ابن حجر، فتح الباري، ٧١٢/٨، حديث رقم ٥٠٥٠). وأخرجه – أيضاً – الخطيب البغدادي في كتاب (الفصل للوصل المدرج في النقل)، ٥٥٧/١ رقم ٥٦.

(٣) معطوف على قوله: عن سليمان الأعمش، أي أن سفيان راوي الحديث عن الأعمش، ورواه أيضاً عن أبيه-: سعيد بن مسروق (ابن حجر، الفتح ٧١٧/٨).

(٤) ابن حجر، فتح الباري، ٧١٧/٨، حديث رقم ٥٠٥٥.

(٥) المرجع السابق، حديث رقم ٥٠٥٦، وأخرج نحوه برقم ٥٠٤٩ من طريق حفص بن غياث عن الأعمش به.

قال الحافظ ابن حجر: وحاصله أن الأعمش سمع الحديث المذكور من إبراهيم النخعي، وسمع بعضه من عمرو بن مرة عن إبراهيم، ويظهر لي أن القدر الذي عند الأعمش عن عمرو بن مرة من هذا الحديث قوله: «فقرأت النساء...» إلى آخر الحديث، وأما ما قبله إلى قوله: «أن أسمعه من غيري»، فهو عن الأعمش عن إبراهيم، كما هو في الطريق الثانية، ثم قال: وتقدم[(١)] عن محمد بن يوسف الفرياني، عن سفيان الثوري، وهو يقتضي أن في رواية الفريابي إدراجاً[(٢)].

أقول: وهناك أمثلة أخرى عند البخاري في صحيحه على هذا النوع من أنواع مدرج الإسناد، أكتفي بالإشارة إليها، منها:

١ - حديث رقم ١١٢٠ - كتاب التهجد/ ابن حجر، فتح الباري ٣/٥. وانظر الخطيب البغدادي، الفصل للوصل المدرج في النقل ١/٥٧٢، حديث رقم ٦٠.

٢ - حديث رقم ١٥٥١ - كتاب الحج/ ابن حجر، فتح الباري ٣/٤٨١. وانظر الخطيب البغدادي، المرجع السابق ١/٥١٦، حديث رقم ٥١.

النوع الثالث: أن يحدث الشيخ فيسوق الإسناد، ثم يعرض له عارض فيقول كلاماً من عنده، فيظن من سمعه أن ذلك الكلام هو متن ذلك الإسناد، فيرويه عنه كذلك[(٣)].

لم أقف عند البخاري ولا عند الخطيب في كتابه الفصل، ولا في كتب مصطلح الحديث على مثال أخرجه البخاري يمثل هذا النوع من أنواع مدرج الإسناد، وليس ذلك بغريب، إذ عد ابن الصلاح هذا النوع من نوع الحديث الموضوع، وقال: وربما غلط غالط فوقع في شبه الوضع من غير تعمد، كما وقع لثابت بن موسى الزاهد في حديث «من كثرت صلاته بالليل، حسن وجهه بالنهار»[(٤)].

---

(١) أراد الحديث الذي ذكرته هنا أولاً مثالاً على النوع الثاني من أنواع مدرج الإسناد.
(٢) ابن حجر، فتح الباري، ٨/٧١٧.
(٣) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/٨٣٥، تحقيق د. ربيع هادي، المجلس العلمي، إحياء التراث الإسلامي، ط١/١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، وأحمد شاكر، الباعث الحثيث، ص ٧٧.
(٤) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، ص ٤٧.

أقول: فكتاب البخاري أجل وأرفع من أن يذكر فيه أو يخرج مثل هذه الأحاديث. وأما الحديث الذي ذكره ابن الصلاح مثالاً لهذا النوع فسأذكره باختصار إتماماً للفائدة:

قال ابن ماجه: حدثنا إسماعيل بن محمد الطلحي، ثنا ثابت بن موسى أبو يزيد عن شريك، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار[1].

كيف وقع الإدراج؟

قال الحاكم[2]: دخل ثابت على شريك وهو يملي، ويقول: حدثنا الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ، وسكت، ليكتب المستملي، فلما نظر إلى ثابت قال: «من كثرت صلاته بالليل حسُن وجهه بالنهار»، وقصد بذلك ثابتاً، لزهده وورعه، فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد، فكان يحدث به»، وقال ابن حبان: «إنما هو قول شريك، قاله عقب حديث الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً: «يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم» فأدرجه ثابت في الخبر، ثم سرقه منه جماعة من الضعفاء، وحدثوا به عن شريك[3].

النوع الرابع: أن يكون المتن عند الراوي إلا طرفاً منه، فإنه لم يسمعه من شيخه فيه، وإنما سمعه من واسطة بينه وبين شيخه، فيدرجه بعض الرواة عنه، بلا تفصيل[4].

أقول: هذا النوع زاده الحافظ ابن حجر على ابن الصلاح، ولم أهتد عند البخاري على مثال لهذا النوع.

---

(١) أخرجه ابن ماجه، في سننه، في كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في قيام الليل ١/ ٤٢٢، حديث رقم ١٣٣٣، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، والحديث - مع ما حصل فيه من إدراج - في إسناده شريك بن عبد الله النخعي، القاضي، صدوق، لكنه يخطيء كثيراً، وتغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة (ابن حجر، التقريب ١/٣٥١).

(٢) أبو عبد الله، محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري، المتوفى سنة ٤٠٥هـ.

(٣) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ٢/٨٣٥، وأحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث، ص ٧٧

(٤) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، ٢/٨٣٤، وشرح نخبة الفكر له، ص ٨٥-٨٦. وانظر الخطيب، الفصل للوصل المدرج في النقل ١/١٠٠-١٠١.

المبحث الخامس
أنواع مدرج المتن[1]، وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول: أن يقع الإدراج في أول الحديث:

أمثلة الإدراج أول المتن نادر جداً، وهذا ما قاله الحافظ ابن حجر[2]، وخالفه السيوطي، فقال: ووقوعه أوله أكثر من وسطه، لأن الراوي يقول كلاماً يُريد أن يستدل عليه بالحديث فيأتي به بلا فصل[3].

وأرى أن الحق ما قاله الحافظ ابن حجر، إذ أنني بحثت في البخاري وغير البخاري فوجدت الإدراج أول المتن قليلاً جداً ووسطه أكثر، وتبرير السيوطي لما ذهب إليه لا يُفهم منه ذلك، بل هو بيان لسبب الإدراج في أول المتن، والله أعلم.

أمثلته:

١ - قال البخاري: حدثنا عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالك، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري ثم المازني، عن أبيه أنه أخبره أن أبا سعيد الخدري قال له: «إني أراك تُحب الغنم والبادية، فإذا كنت في غنمك - أو باديتك - فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء، فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة» قال أبو سعيد: سمعته من رسول الله ﷺ[4].

---

(١) وقع في صحيح البخاري أمثلة كثيرة على أنواع مدرج المتن، لو تتبعتها جميعها لطال البحث كثيراً، لكنني اكتفيت بأربعة أمثلة لكل نوع، لألقي الضوء من خلالها على مدرج المتن عند البخاري.

(٢) ابن حجر، المرجع السابق ٨١٢/٢.

(٣) تدريب الراوي، ٢٧٠/١.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب رفع الصوت بالنداء (ابن حجر، فتح الباري ٢/ ١٠٤، حديث رقم ٦٠٩). وأخرجه بالأرقام-: ٣٢٩٦، ٧٥٤٨.

كيف وقع الإدراج؟

قول أبي سعيد: سمعته من رسول الله ﷺ يفهم منه أن ما قاله كله سمعه منه، والحق أنه ما سمع منه إلا الجملة الأخيرة منه، من قوله: «فإنه لا يسمع»، وأما طرف الحديث الأول فهو من كلام أبي سعيد موقوفاً عليه.

ولذلك قال الحافظ ابن حجر: «وقد أورد الرافعي[1] هذا الحديث في الشرح بلفظ: «أن النبي ﷺ قال لأبي سعيد إنك رجل تحب الغنم... وساقه إلى آخره»[2].

دليل الإدراج:

وذلك أن روايات أخرى جاء التصريح فيها برفع الجزء المرفوع فعلاً فقط، ووقف الباقي، ومن هذه الروايات:

قال الحافظ: وقد رواه ابن خزيمة من رواية ابن عيينة ولفظه: «قال أبو سعيد»: إذا كنت في البوادي فارفع صوتك بالنداء، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا يسمع...» فذكره. ورواه يحيى القطان – أيضاً – عن مالك بلفظ: «أن النبي ﷺ قال: إذا أذنت فارفع صوتك، فإنه لا يسمع...» فذكره فالظاهر أن ذكر الغنم والبادية موقوف»[3].

يتضح إذاً من خلال هاتين الروايتين أن طرف الحديث الأول موقوف على أبي سعيد في أول المتن، وأن المرفوع منه – فقط – طرفه الأخير، والعجب من الشيخ ناصر الدين الألباني إذ أورد الحديث كاملاً على أساس أنه مرفوع كله في صحيح الجامع الصغير حديث رقم ٢٤٥٠، وهذا وهم وخطأ.

– قال البخاري: حدثنا محمد بن عرعرة، حدثنا شعبة عن منصور، عن أبي وائل

---

(١) هو الإمام أبو القاسم، عبد الكريم بن محمد الرافعي، صاحب شرح الوجيز على المذهب الشافعي، توفي سنة ٦٢٣هـ..

(٢) انظر: النووي، المجموع ١٤١/٣، وبهامشه التلخيص الحبير لابن حجر، دار الفكر. والشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار، ١٤/٢، نشر إدارات البحوث، السعودية، ط١٤٠٢/١هـ-١٩٨٢م. وابن حجر، فتح الباري ١٠٦/٢.

(٣) ابن حجر، فتح الباري ١٠٦/٢.

عن عبد الله قال: قال النبي ﷺ: «بئس ما لأحدهم أن يقول: نسيت آية كيت وكيت، بل نُسّيَ، واستذكروا القرآن، فإنه أشد تفصياً من صدور الرجال من النعم»[(١)].

أين وقع الإدراج؟

الظاهر من سياق نص الحديث أنه مرفوع كله إلى رسول الله ﷺ، والواقع غير ذلك، إذ أن الجزء المرفوع من فقط هو قوله «بل نسي»، والباقي موقوف على عبد الله بن مسعود، كما قال الخطيب البغدادي[(٢)]، وقال: رفع جميع هذا الحديث خطأ، وإيقاف جميعه أيضاً خطأ، مع أن الحافظ ابن حجر رجح رفعه جميعه[(٣)]، وإنني أميل إلى ما ذكره الخطيب للأدلة التالية:

دليل الإدراج:

وردت مجموعة أحاديث ترجح ما اخترناه من رفع بعض الحديث ووقف باقيه، منها:

١ - أخرج الخطيب البغدادي عن أبي حازم عمر بن أحمد بن إبراهيم العبدوي[(٤)] - بنيسابور - أخبرنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدة السليطي[(٥)]، حدثنا جعفر بن محمد بن الحسين - ويعرف بالترك[(٦)] - حدثنا إسحاق بن إبراهيم[(٧)]، أخبرنا عيسى بن يونس[(٨)]، حدثنا الأعمش عن شقيق قال: قال

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن، باب استذكار القرآن وتعاهده، (ابن حجر، فتح الباري ٦٩٧/٨ رقم ٥٠٣٢) ومختصراً برقم ٥٠٣٩.

(٢) الخطيب البغدادي، الفصل للوصل المدرج في النقل ٢١٣/١.

(٣) ابن حجر، فتح الباري ٧٠١/٨.

(٤) الهذلي المسعودي، إمام حافظ، توفي سنة ٤١٧هـ. (الذهبي، الإعلام بوفيات الأعلام، ص ١٧٥، والسير له ٣٣٣/١٧).

(٥) ذكره ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب ٤٩/٣، دار الفكر، وقال: روى عن جماعة، مات سنة ٣٦٤، وعاش ٩٢ سنة.

(٦) ذكره ابن ماكولا، علي بن هبة الله، أبو نصر في الإكمال ٢٤٩/١ - ٢٥٠، دار الكتب العلمية، ط ١/١٤١١هـ - ١٩٩٠م، وقال: من الثقات الأثبات، مات سنة ٢٩٥هـ.

(٧) هو ابن مخلد، أبو محمد بن راهويه، ثقة، حافظ، مجتهد، مات سنة ٢٤٨ه.، وعمره ٧٢ سنة (ابن حجر، التقريب، ٥٤/١).

(٨) هو ابن أبي إسحاق السبيعي، ثقة مأمون، من الثامنة، مات سنة ١٨٧ه. (ابن حجر، التقريب ١٠٣/٢).

عبد الله: «تعاهدوا القرآن فلهو أشد تفصياً من قلوب الرجال من المخاض من عقلها، ولا يقولن أحدكم نسيت، قال رسول الله ﷺ: بل هو نُسِّي»[١].

٢ - وأخرج الخطيب عن أبي الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رزقويه البزاز[٢]، أنا أبو بكر أحمد بن عيسى بن الهيثم التمار، نا موسى بن إسحاق الأنصاري[٣]، نا أبو بكر بن أبي شيبة[٤]، نا وكيع نا الأعمش، عن أبي وائل عن عبد الله قال: «تعاهدوا هذه المصاحف فلهي أشد تفصياً من صدور الرجال من النعم من عقله، ولا يقل أحدكم: نسيت آية كذا، وكذا، قال رسول الله ﷺ: بل هو نُسِّي»[٥].

٣ - وأخرج عن علي بن أحمد بن عمر المقرئ[٦]، أنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي[٧]، ثنا معاذ بن المثنى[٨]، نا مسدد[٩]، نا عبد الله بن داود[١٠] عن الأعمش عن شقيق قال: قال عبد الله بن مسعود: «تعاهدوا

---

(١) أخرجه الخطيب في الفصل ١/٢١٤، وهو حديث صحيح.

(٢) إمام حافظ، توفي سنة ٤١٢هـ. (الذهبي، الأعلام، ص ١٧٣، والسير ١٧/٢٥٨).

(٣) قاضي الري، ثقة، صدوق. (ابن أبي حاتم، عبد الرحمن، الجرح والتعديل ٨/١٣٥، دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م).

(٤) عبد الله بن محمد بن إبراهيم، ثقة، حافظ. من العاشرة، مات سنة ٢٣٥هـ. (ابن حجر، التقريب، ١/٤٤٥).

(٥) أخرجه الخطيب في الفصل ٢/٢١٥، وهو حديث صحيح.

(٦) أبو الحسن الحمامي البغدادي، برع في القراءات، وانتهى إليه علو الإسناد في القرآن، وعاش ٨٩ سنة، توفي سنة ٤١٧هـ. (ابن العماد، الشذرات ٣/٢٠٨).

(٧) أبو بكر المحدث، ثقة، ثبت، حسن التصنيف. توفي سنة ٣٥٤هـ، (الذهبي، العبر في خبر من غبر ٢/٩٥، دار الكتب العلمية، ط١/١٤٠٥هـ-١٩٨٥م). وقال ابن العماد في الشذرات ٣/١٦: قال الدارقطني: هو الثقة المأمون.

(٨) هو ابن معاذ بن نصر بن حسان العنبري، أبو المثنى، ثقة، سمع منه شيوخ بغداد، توفي سنة ٢٨٨هـ. (الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ١٣/١٣٦).

(٩) هو ابن مسرهد بن مسربل بن مستورد الأسدي، أبو الحسن، ثقة حافظ، من العاشرة، مات سنة ٢٢٨هـ. (ابن حجر، التقريب ٢/٢٤٢).

(١٠) هو ابن عامر، أبو عبد الرحمن الخريبي، ثقة عابد، من التاسعة، مات سنة ٢١٣هـ. (ابن حجر، التقريب، ١/٤١٢).

المصاحف» وذكره نحو الرواية السابقة»[١].

وقال الخطيب عقب هذه الرواية: «وقد روى منصور بن المعتمر[٢] والحكم بن عبد الملك عن أبي وائل عن عبد الله عن النبي ﷺ جميع الحديث، فأما الأعمش فإنما الصحيح عنه إيقافه، سوى الكلمات التي في آخره، والله أعلم»[٣].

من خلال هذه الروايات الصحيحة تبين جلياً موقع الإدراج في الحديث، فكله من كلام عبد الله بن مسعود سوى قوله: «بل هو نسي»، فهو من قوله ﷺ، لكن بعض الرواة ساقه على أساس الرفع كله، ولحق بهم من بحث في الحديث واشتغل به، ومن المعاصرين: الشيخ الألباني فقد ذكر الحديث في موضعين من صحيح الجامع الصغير على أساس أنه مرفوع كله، أنظر الحديث رقم ٩٣٦، ٢٨٤٧».

* هذا ما استطعت أن أجده من مدرج الحديث في أول النص في صحيح البخاري ولعل هناك أمثلة في غير البخاري.

المطلب الثاني: أن يقع الإدراج وسط الحديث:

وقوع الإدراج وسط الحديث قليل مقارنةً بوقوعه في آخر الحديث، وأكثر من وقوعه في أوله، وهناك أمثلة عديدة أكتفي منها بأربعة، تمشياً مع منهجية البحث:

ولكن لا يفوتني قبل البدء بسرد الأمثلة أن أنوه إلى أن هناك من منع وقوع الإدراج في أثناء الحديث وضعفه، فيقول الذهبي: ويبعد الإدراج في وسط المتن[٤].

ويقول الأستاذ أبو غدة معلقاً على ذلك: عبارة ابن دقيق العيد كما يلي:

---

(١) أخرجه الخطيب في الفصل ٢١٦/١، وهو حديث صحيح، الفصل ٢١٦/١ – ٢١٧.
(٢) هي الرواية الأولى التي ذكرتها في المثال الثاني من المبحث الثالث.
(٣) الخطيب، الفصل ٢١٦/١-٢١٧.
(٤) الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص ٥٤.

«ومما قد يضعف فيه - أي الإدراج - أن يكون مدرجاً في أثناء لفظ الرسول ﷺ، لاسيما إن كان مقدماً على اللفظ المروي، أو معطوفاً عليه بواو العطف، كما لو قال: «من مس أنثييه وذكره فليتوضأ»[١]، بتقديم لفظ الأنثيين على الذكر، فهاهنا يضعف الإدراج، لما فيه من اتصال هذه اللفظة بالعامل - أي بفعل: مس - الذي هو لفظ الرسول ﷺ»[٢].

أقول: واستبعاد ابن دقيق العيد هذا - من وقوع الإدراج في أثناء الحديث - لا يُسلم له به، فهو واقع وأمثلته كثيرة، وتحقيق العلماء لوجوده حاصل كما سيتضح من خلال ما أسوق من أمثلة إن شاء الله تعالى:

أمثلة:

١ - قال البخاري: حدثنا عبد الله بن يوسف قال: أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد، عن بشير ابن يسار مولى بني حارثة أن سويد بن النعمان أخبره أنه خرج مع رسول الله ﷺ عام خيبر حتى إذا كانوا بالصهباء - وهي أدنى خيبر - فصلى العصر ثم دعا بالأزواد، فلم يؤت إلا بالسّويق[٣]، فأمر به فثري[٤]، فأكل رسول الله ﷺ وأكلنا، ثم قام إلى المغرب فمضمض ومضمضنا ثم صلى ولم يتوضأ»[٥].

---

(١) أخرجه الدارقطني في سننه، ١٤٨/١، من رواية عبد الحميد بن جعفر عن هشام بن عروة عن أبيه عن بسرة بنت صفوان قالت:... وذكرته»، قال الدارقطني:... وكذا رواه عبد الحميد عن هشام ووهم في ذكر الأنثيين والرفغ، وإدراجه لذلك في حديث بسرة، قال: والمحفوظ أن ذلك من قول عروة غير مرفوع، كذلك رواه الثقات عن هشام، منهم: أيوب السختياني، وحماد بن زيد، وغيرهما. أقول: وقد أخرجه مالك، وأحمد، وأصحاب السنن الأربعة، والحاكم، بلفظ «من مس ذكره فليتوضأ» بدون الزيادة.

(٢) الذهبي، المرجع السابق.

(٣) أي دقيق الشعير أو القمح (ابن حجر، فتح الباري ٣٧٣/١).

(٤) أي بل بالماء، لما لحقه من اليبس (المرجع السابق).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب من مضمض من السويق ولم يتوضأ، (ابن حجر، فتح الباري ٣٧٣/١ رقم ٢٠٩، وقد وقع الإدراج عنده - أيضاً - في الروايات التالية: ٢٩٨١، ٤١٩٥، ٥٣٩٠).

أين وقع الإدراج؟!!

وقع الإدراج في هذا الحديث في وسطه، وهو قوله: «وهي أدنى خيبر»، وقد أخرج البخاري الحديث في موضعين من صحيحه بدون هذه الزيادة بلفظ: «خرجنا مع رسول الله ﷺ عام خيبر حتى إذا كنا بالصهباء صلى لنا رسول الله ﷺ ... وذكر سائر الحديث»(١).

كما أخرج البخاري الحديث في مواضع أخرى، مبيناً فيها أن هذه الزيادة من قول يحيى بن سعيد الأنصاري، كما نص الحافظ ابن حجر(٢)، وهذا الرواية هي دليل الإدراج، وهي من حديث سفيان بن عيينة، قال يحيى بن سعيد: سمعت بشير بن يسار يقول: حدثنا سويد بن النعمان قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى خيبر، فلما كنا بالصهباء - قال يحيى: وهي من خيبر على روحة - دعا رسول الله ﷺ بطعام... وذكره نحوه»(٣).

٢ - قال البخاري: حدثنا يحيى بن بكير قال: حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: أول ما بديء به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حُبب إليه الخلاء، وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه - وهو التعبد - الليالي ذوات العدد... وذكرت حديث الوحي بطوله»(٤).

وأخرجه من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب به، وقد جاء الإدراج فيه أوضح، قالت عائشة: «كان أول ما بُديء به رسول الله ﷺ الرؤيا الصادقة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حبب إليه الخلاء، فكان

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب الوضوء من غير حدث: رقم ٢١٥، وأخرجه برقم ٥٤٥٤ بدون ذكر الزيادة المدرجة.

(٢) في الفتح ٣٧٣/١.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأطعمة، باب «ليس على الأعمى حرج» (ابن حجر، فتح الباري، ٤٣٩/٩ رقم ٥٣٨٤) وأخرجه في الأطعمة برقم ٥٤٥٥ مبيناً فيه أن الزيادة من قول يحيى بن سعيد مدرجة.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، حديث رقم ٣ (ابن حجر، الفتح ٣٠/١).

يلحق بغار حراء فيتحنث فيه. قال: والتحنث: التعبد الليالي ذوات العدد... وذكره نحوه»[١].

أين وقع الإدراج؟؟

وقع الإدراج في هذه الرواية وسط الحديث، وهي عبارة: «وهو التعبد» وهي من كلام الزهري، وليست من أصل الحديث، قال الحافظ ابن حجر: «هذا مدرج في الخبر، وهو من تفسير الزهري، كما جزم به الطيبي»[٢].

وقال أيضاً: هذا ظاهر في الإدراج، إذ لو كان بقية كلام عائشة لجاء فيه: قالت: «وهو يحتمل أن يكون من كلام عروة، أو من دونه»[٣].

وقد ذكر الحافظ هذا المثال في كتابه: النكت على ابن الصلاح[٤]، وقدم له بقوله: «وأما ما وقع في وسطه فقد نقل شيخنا[٥] عن ابن دقيق العيد[٦] أنه ضعف الحكم على مثل ذلك»[٧].

ثم أورد الحافظ مثال الزهري بقوله: «وقد وقع منه قول الزهري... «فكأنه رد على ابن دقيق العيد، فأدرج هذا المثال وغيره[٨]، ثم عقب بعد ذلك بقوله:

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، حديث رقم ٤٩٥٣ (ابن حجر، الفتح ٥٨٥/٨).
(٢) ابن حجر، فتح الباري، ٣١/١، وانظر النكت في كتاب ابن الصلاح له ٨٢٥/٢، والعسقلاني، أحمد بن محمد، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ٦٢/١، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
(٣) ابن حجر، فتح الباري ٥٨٨/١٢.
(٤) ٨٢٥/٢.
(٥) الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المتوفى سنة ٨٠٦هـ.
(٦) هو تقي الدين أبو الفتح، محمد بن علي بن وهب بن دقيق العيد، المتوفى سنة ٧٠٢هـ. (الذهبي، الأعلام، ص ٢٩٤).
(٧) الحافظ العراقي، التقييد والإيضاح، ص ١٠٩، دار الحديث، ط٢/١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
(٨) انظر ابن حجر، النكت ٨٢٥/٢، وأحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث، ص ٧٥، والطحان، تيسير مصطلح الحديث، ص ١٠٥، ومحمد أديب صالح، لمحات في أصول الحديث، ص ٢٩٩، وعجاج الخطيب، أصول الحديث، ص ٣٧١.

وعلى هذا فتضعيف ابن دقيق العيد للحكم بذلك فيه نظر، فإنه إذا ثبت بطريقة أن ذلك من كلام بعض الرواة لا مانع من الحكم عليه بالإدراج»[1].

٣ - قال البخاري: حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب عن الزهري، أخبرني عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة بن مسعود أن أبا هريرة قال: بينما نحنُ عند رسول الله ﷺ إذ قام رجل من الأعراب فقال: يا رسول الله، اقض لي بكتاب الله، فقام خصمه فقال: صدق يا رسول الله، اقض له بكتاب الله وائذن لي، فقال له النبي ﷺ: قل. فقال: إن ابني كان عسيفاً على هذا والعسيف الأجير - فزنى بامرأته، فأخبروني أن على ابني الرجم، فافتديت منه بمائة من الغنم ووليدة...»[2].

أين موقع الإدراج؟

الإدراج في هذا الحديث وقع وسطه، وهو قوله: - (والعسيف الأجير) - فهذا التفسير ليس من أصل الحديث، إنما هو من أحد رواته: كما سيأتي بيانه.

قال الحافظ ابن حجر - في معرض شرحه للحديث -: «وهذا التفسير مدرج في الخبر في هذه الطريق»[3].

دليل الإدراج:

ما يدل على أن هذا التفسير مدرج في الخبر وليس من أصله: روايات أخرى، بعضها لم يرد فيها هذا التفسير، وبعضها ورد فيها التصريح بالإدراج. أما الذي لم يرد فيها هذا التفسير، فأخرج البخاري من طرق سفيان عن الزهري به... قال: «إن ابني هذا كان عسيفاً على هذا، فزنى بامرأته، فافتديت منه بمائة شاة وخادم...»[4].

---

(١) وانظر السيوطي، تدريب الراوي ٢٧١/١.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب أخبار الآحاد باب ما جاء في إجازة خبر الواحد (ابن حجر، الفتح ٢٤٦/١٣ حديث رقم ٧٢٦٠).

(٣) ابن حجر، الفتح، ١٤٢/١٢، ٢٥٢/١٣.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الحدود، باب الاعتراف بالزنا (ابن حجر، الفتح ١٤٠/١٢ رقم ٦٨٢٧، ٦٨٢٨).

ومثله من حديث ابن أبي ذئب عن الزهري به[١].

أما الطريق التي ورد فيها التصريح بالإدراج فهي من طريق مالك عن الزهري.... به قال: إن ابني كان عسيفاً على هذا – قال مالك: «والعسيف الأجير....»[٢].

يتبين من خلال هذه الرواية وضوح الإدراج، وأنه ليس من أصل الحديث إنما هو من تفسير الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى.

٤ – قال البخاري: حدثنا محمد، حدثنا ابن أبي مريم، أخبرنا الليث، حدثنا ابن أبي جعفر، عن محمد بن عبد الرحمن عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الملائكة تنزل في العنان – وهو السحاب – فتذكر الأمر قضي في السماء، فتسترق الشياطين السمع فتسمعه فتوحيه إلى الكهان، فيكذبون منها مائة كذبة من عند أنفسهم»[٣].

أين وقع الإدراج؟!

وقع الإدراج في هذا الحديث أثناءه ووسطه، وهو قوله: «وهو السحاب" وقع تفسيراً من أحد الرواة، قال الحافظ ابن حجر: وقوله: وهو السحاب من تفسير بعض الرواة أدرجه في الخبر»[٤].

أقول: ولفظ الرواية الثانية التي أشرت إليها برقم ٣٢٨٨: والعنان: الغمام...».

قال الحافظ ابن حجر: «يحتمل أن يريد بالسحاب: السماء كما أطلق السماء

---

(١) المرجع السابق، رقم ٦٨٣٥، ٦٨٣٦.
(٢) المرجع السابق، رقم ٦٨٤٢، ٦٨٤٣.
(٣) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة (ابن حجر، الفتح ٣٥٠/٦، حديث رقم ٣٢١٠، ورقم ٣٢٨٨).
(٤) المرجع السابق ٣٥٧/٦، والنكت على كتاب ابن الصلاح له ٨٢٨/٢.

على السحاب، ويحتمل أن يكون على حقيقته، وأن بعض الملائكة إذا نزل بالوحي إلى الأرض تسمع منهم الشياطين، أو المراد الملائكة الموكلة بإنزال المطر(١).

أقول: والظاهر أن المراد هو السحاب حقيقة، ويقويه ما جاء في الرواية الأخرى، وهي قوله: «الغمام» والله أعلم.

المطلب الثالث: أن يقع الإدراج آخر الحديث:

وقوع الإدراج آخر الحديث، أكثر من وقوعه في وسطه وأوله، قال أحمد محمد شاكر في معرض حديثه عن الإدراج: «وقد يكون في أول الحديث وفي وسطه وفي آخره، وهو الأكثر»(٢).

أمثلته:

المثال الأول: قال البخاري: حدثنا بشر بن محمد، أخبرنا عبد الله، أخبرنا يونس عن الزهري، سمعتُ سعيد بن المسيب يقول: قال أبو هريرة رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: (للعبد المملوك الصالح أجران)، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله، والحج، وبر أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك»(٣).

أين وقع الإدراج؟

وقع الإدراج في هذا الحديث آخره، وهو قوله: «والذي نفسي بيده... إلى آخره» وهو من كلام أبي هريرة.

---

(١) ابن حجر، فتح الباري ٢٣١/١٠.

(٢) الخطيب، الفصل، المقدمة ٢٨/١، والحافظ العراقي، ألفية الحديث، ص ١١٣. والباعث الحثيث، ص ٧٤. وانظر الطحان، تيسير مصطلح الحديث، ص ١٠٤.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب العتق، باب العبد إذا أحسن عبادة ربه ونصح سيده، (ابن حجر، الفتح ٢٠٨/٥ رقم ٢٥٤٨) ومن طريقه أخرجه الخطيب في الفصل ١٦٤/١.

قال الخطيب[1]: وقول النبي ﷺ هو: «للعبد الصالح أجران» فقط، وما بعد ذلك إنما هو كلام أبي هريرة.

وقال الحافظ ابن حجر في شرحه للحديث: «ظاهر هذا السياق رفع هذه الجمل إلى آخرها، وعلى ذلك جرى الخطابي فقال: لله أن يمتحن أنبياءه وأصفياءه بالرق كما امتحن يوسف[2]، ثم قال الحافظ: وجزم الداودي وابن بطال وغير واحد بأن ذلك مدرج من قول أبي هريرة»[3].

وقد صرح جماعة بوقوع هذا الإدراج مهم: أحمد محمد شاكر[4]، ود. الطحان[5]، ود. همام سعيد[6]، ود. محمد أديب الصالح[7]، ود. صبحي الصالح[8].

دليل الإدراج:

دليل الإدراج حاصل من حيث المعنى، ومن حيث التنصيص، أما من حيث المعنى: يقول الحافظ ابن حجر: ويدل على الإدراج من حيث المعنى قوله: «وبر أمي» فإنه لم يكن للنبي ﷺ حينئذٍ أم يبرها، ووجهه الكرماني فقال: أراد بذلك تعليم أمته، أو أورده على سبيل فرض حياتها، أو المراد أمه التي أرضعته»[9].

أقول: وفي هذا التوجيه تكلف بين لا داعي له، علماً بأن التنصيص على الإدراج حاصل، كما أشار الحافظ برده على الكرماني.

---

(١) الفصل ١/١٦٥.
(٢) لكن فاته أن التنصيص على الإدراج قد وقع كما سأبينه، كما أن ذلك مستحيل في حق الرسول عليه السلام، لعدم وجود أمه حينها.
(٣) ابن حجر، الفتح ٥/٢٠٨، والنكت له ٢/٨١٣.
(٤) الباعث الحثيث، ص ٧٥.
(٥) تيسير مصطلح الحديث، ص ١٠٥.
(٦) التمهيد في علوم الحديث، ص ١٢٧.
(٧) لمحات في أصول الحديث، ص ٣٠٠.
(٨) علوم الحديث ومصطلحه، ص ٢٤٦.
(٩) ابن حجر، الفتح ٥/٢٠٨-٢٠٩.

هذا ما يتعلق بجانب البر، أما تمنيه الرق، فقال الحافظ ابن حجر: «فهذا الفصل الذي في آخر الحديث لا يجوز أن يكون من قول النبي ﷺ إذ يمتنع عليه أن يتمنى أن يصير مملوكاً»[(١)].

وأما دليل الإدراج من حيث التنصيص – أي ورود روايات أخرى نصت على الإدراج صراحةً – فأذكر منها:

١ – أخرج الخطيب من طريق أحمد بن محمد بن غالب[(٢)] قال: «قرأت على أبي بكر الإسماعيلي[(٣)] أخبر الحسن بن سفيان[(٤)] نا حبان[(٥)] نا عبد الله أنا يونس عن الزهري قال: سمعت سعيداً يقول: قال أبو هريرة: قال رسول الله ﷺ: «للملوك الصالح أجران» والذي نفس أبي هريرة بيده لولا...»[(٦)].

٢ – أخرج مسلم من طريق أبي الطاهر وحرملة بن يحيى قالا: أخبرنا ابن وهب[(٧)] أخبرني يونس عن ابن شهاب قال: سمعتُ سعيد بن المسيب يقول: قال أبو هريرة: قال رسول الله ﷺ: «للعبد المملوك المصلح أجران»، والذي نفس أبي هريرة بيده لولا الجهاد...[(٨)]

---

(١) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح، ٨١٣/٢، وانظر المراجع السابقة المتعلقة بهذا الحديث.

(٢) الخوارزمي، الحافظ الكبير، قال الخطيب: كان ثبتاً ورعاً عارفاً بالفقه، مات سنة ٤٢٥هـ. (الذهبي، العبر ٢٥٢/٢، وابن العماد، الشذرات ٢٢٨/٣).

(٣) أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجرجاني، صاحب الصحيح، وشيخ الشافعية، توفي سنة ٣٧١هـ. (الذهبي، الأعلام ص ١٥٧، والسير له ٢٩٢/١٦).

(٤) الحافظ أبو العباس النسوي، صاحب المسند، توفي سنة ٣٠٣هـ. (الذهبي، الأعلام، ص ١٣١، والسير له ١٥٧/١٤).

(٥) هو ابن سوار السلمي، أبو محمد المروزي، ثقة، من العاشرة، مات سنة ٢٣٣هـ. (ابن حجر، التقريب ١٤٧/١).

(٦) حديث صحيح، أخرجه الخطيب في الفصل ١٦٦/١، وأشار إليه الحافظ في الفتح ٢٠٩/٥.

(٧) عبد الله بن وهب المصري، ثقة، حافظ، عابد، مات سنة ١٩٧هـ. (ابن حجر، التقريب، ٤٦٠/١).

(٨) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان باب صحبة المماليك (النووي، شرح مسلم ١١/ ١٣٥)، وأخرجه أحمد في مسنده ٤٠٢/٢، والخطيب في الفصل ١٦٦/١.

ومن طريق عثمان بن عمر عن يونس عن الزهري به أخرجه أحمد[1]، وقال مسلم عقب روايته: قال الزهري: بلغنا أن أبا هريرة لم يكن يحج حتى ماتت أمه لصحبتها.

٣ - أخرج البخاري في الأدب المفرد[2] من طريق سليمان بن بلال عن يونس عن الزهري... به مثل رواية مسلم «أي فصل كلام أبي هريرة من كلام رسول الله ﷺ».

٤ - قال الحافظ ابن حجر: «ولأبي عوانة وأحمد من طريق سعيد عن أبيه عن أبي هريرة أنه كان يسمعه يقول: لولا أمران لأحببتُ أن أكون عبداً، وذلك أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما خلق الله عبداً يؤدي حق الله عليه وحق سيده إلا وفاه الله أجره مرتين»[3] فعرف بذلك أن الكلام المذكور من استنباط أبي هريرة، ثم استدل له بالمرفوع»[4].

يتبين من خلال هذه الروايات الصريحة والتي فصلت كلام أبي هريرة من كلام رسول الله ﷺ وقوع الإدراج في رواية البخاري الأولى.

المثال الثاني: قال البخاري: حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «إن بلالاً يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يُنادي ابن أم مكتوم» ثم قال: وكان رجلاً أعمى لا ينادي حتى يُقال له: أصبحت أصبحت»[5].

ومن طريق عبد العزيز أبي مسلمة عن ابن شهاب مثله إلا أنه ليس فيه: ثم قال، وإنما جاء الكلام موصولاً، أخرجه البخاري أيضاً[6].

---

(١) في المسند ٢/٢٣٠.

(٢) ص ٨٤ حديث رقم ٢٠٨، عالم الكتب، ط٢/١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٣) حديث صحيح أخرجه أحمد ٢/٤٤٨، ٤٥٣.

(٤) ابن حجر، الفتح ٥/٢٠٩.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب أذان الأعمى (ابن حجر، الفتح ٢/١١٨، حديث رقم ٦١٧، وأخرجه الخطيب في الفصل ١/٢٨٥ رقم ٢٣، ومالك في الموطأ في كتاب الصلاة ١/٧٤.

(٦) في كتاب الشهادات باب شهادة الأعمى (ابن حجر، الفتح ٥/٣١٢)، حديث رقم ٢٦٥٦، وأخرجه الخطيب في الفصل ١/٢٨٤ رقم ٢٣، وذكر جملة روايات للحديث بهذا اللفظ.

أين يقع الإدراج؟

وقع الإدراج هنا آخر الحديث، وهو قوله: وكان رجلاً أعمى لا يُنادي حتى يُقال له: أصبحت أصبحت. وأما طرف الحديث الأول فمرفوع.

قال الخطيب البغدادي: اتفقت هاتان الروايتان على سياقه هذا الحديث هكذا مدرجاً، وآخر رواية عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ فيه: «حتى يُنادي أو يؤذن ابن أم مكتوم»، وما بعد ذلك ليس من كلامه إنما هو كلام من دونه»[١].

أقول: عنى بمن دونه أي من راوي الحديث من جهة الصحابة حتى ابن شهاب. قال الحافظ في شرحه لهذا الحديث: وعلى هذا ففي رواية البخاري إدراج، ويجاب عن ذلك بأنه لا يمنع كون ابن شهاب قاله أن يكون شيخه قاله، وكذا، شيخ شيخه[٢].

دليل الإدراج:

جاء في بعض الروايات الاقتصار على القدر المرفوع من الحديث فقط، وفي بعضها الآخر جاء التصريح بأن الجزء المدرج هو من قول سالم بن عبد الله بن عمر، وفي روايات أخرى هو من قول ابن شهاب، وتفصيل ذلك فيما يلي:

أولاً - بعض الروايات التي اقتصرت على الجزء المرفوع فقط:

١ - أخرج البخاري من طريق مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «إن بلالاً يُنادي بليل، فكلوا واشربوا حتى يُنادي ابن أم مكتوم»[٣]، وكذا أخرجه من طريق عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار... به مثله»[٤].

---

(١) الخطيب، الفصل ٢٨٦/١.

(٢) ابن حجر، الفتح ١٢١٩/٢.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب الأذان بعد الفجر (ابن حجر، الفتح ١٢٠/٢ رقم ٦٢٠)، وأخرجه مالك في الموطأ في كتاب الصلاة ٧٤/١.

(٤) في كتاب أخبار الآحاد، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق، (ابن حجر، الفتح ٢٤٤/١٣، رقم ٧٢٤٨).

٢ – وأخرج البخاري من طريق القاسم بن محمد – ابن أبي بكر الصديق – عن عائشة، وعن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ...[١] مقتصراً على الجزء المرفوع فقط، ومن هذه الطريق أخرجه البخاري – أيضاً – في موضع آخر، وزاد ما يؤدي معنى الجزء المدرج، وهو قوله: «فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر»[٢].

٣ – أخرج أحمد من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «إن بلالاً يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم»[٣].

٤ – أخرج مسلم من طريق الليث بن سعد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه يرفعه مثله[٤].

٥ – وأخرجه من طريق يونس عن ابن شهاب عن سالم... مثله[٥].

ثانياً – بعض الروايات التي تصرح بأن الجزء المدرج هو من قول سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما:

١ – أخرج البيهقي من طريق يونس والليث بن سعد عن ابن شهاب عن سالم عن عبد الله بن عمر قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: إن بلالاً يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم». قال يونس في الحديث: وكان ابن أم مكتوم هو الأعمى الذي أنزل الله عز وجل فيه: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ ۝٢﴾[٦]، كان يؤذن مع بلال. قال سالم: وكان رجلاً ضرير البصر

---

(١) في كتاب الأذان باب الأذان قبل الفجر (ابن حجر، الفتح ١٢٣/٢، رقم ٦٢٢، ٦٢٣. وأخرجه مسلم في كتاب الصيام باب صفة الفجر الذي تتعلق به أحكام الصوم (النووي، شرح مسلم ٢٠٣/٧).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصوم (ابن حجر ١٦٢/٤، حديث ١٩١٨-١٩١٩).

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٩/٢، ومن طريقه الخطيب في الفصل ٢٨٧/١. وأخرجه الدارمي في سننه في كتاب الصلاة باب في وقت أذان الفجر ٢٦٩/١.

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الصيام باب صفة الفجر الذي تتعلق به أحكام الصوم (النووي – شرح مسلم ٢٠٢/٧). وأخرجه الخطيب في الفصل ١٨٧/١.

(٥) المرجع السابق.

(٦) سورة عبس، آية رقم ١، ٢.

ولم يكن يؤذن حتى يقول له الناس حين ينظرون إلى بزوغ الفجر أذِّن»[١].

ثالثاً - بعض الروايات التي تصرح بأن الجزء المدرج من قول ابن شهاب:

١ - أخرج البيهقي من طريق مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: إن بلالاً يُنادي بليل فكلوا واشربوا حتى يُنادي ابن أم مكتوم. قال ابن شهاب: وكان ابن أم مكتوم رجلاً أعمى، لا يُنادي حتى يُقال له: «أصبحت أصبحت»[٢]، وكذا أخرجه الخطيب[٣].

أقول: من خلال هذه الروايات نتبين أن في رواية البخاري الأولى التي سُقتها في المثال رقم ٢ إدراجاً جاء في آخر الحديث.

٣ - قال البخاري: حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع حبل الحبلة[٤]، وكان بيعاً يتبايعه أهل الجاهلية:- كان الرجل يبتاع الجزور إلى أن تنتج الناقة، ثم تنتج التي في بطنها»[٥].

أين وقع الإدراج؟

وقع الإدراج في هذا الحديث في آخره أيضاً، وهو قوله: «وكان بيعاً يتبايعه... إلى آخره». وهو من كلام نافع وليس من كلام ابن عمر، قال الخطيب: وتفسير حبل الحبلة ليس من كلام عبد الله بن عمر، وإنما هو من كلام نافع أدرج في الحديث»[٦].

---

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الصلاة، باب السنة في الأذان لصلاة الصبح قبل طلوع الفجر ١/٣٨٠، دار الفكر. وأخرجه الخطيب في الفصل ١/١٨٩.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) أي نتاج النتاج، والمقصود: ولد ذلك الجنين الذي في بطن الناقة، (ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام، في غريب الحديث ١/٢٠٨).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب البيوع باب بيع الغرر وحبل الحبلة، ابن حجر، الفتح ٤/ ٤١٨، رقم ٢١٤٣، والخطيب في الفصل ١/٣٥٩-٣٦٠.

(٦) الخطيب، الفصل ١/٣٦٠.

وقال الحافظ ابن حجر: كذا وقع هذا التفسير في الموطأ[1] متصلاً بالحديث، قال الإسماعيلي: وهو مدرج، يعني أن التفسير من كلام نافع.

دليل الإدراج:

قال البخاري: «حدثني موسى بن إسماعيل أخبرنا جويرية عن نافع عن عبد الله رضي الله عنه قال: كانوا يتبايعون الجزور إلى حبل الحبلة، فنهى النبي ﷺ عنه»، فسره نافع: «إلى أن تنتج الناقة ما في بطنها»[2].

في هذه الرواية تصريح بأن الذي فسر حبل الحبلة هو نافع، وجاء في روايات أخرى بأن صاحب التفسير هو ابن عمر، لذلك عقب الحافظ بقوله:

«لكن لا يلزم من كون نافع فسره لجويرية[3] أن لا يكون ذلك التفسير مما حمله عن مولاه ابن عمر»[4]، واستدل لذلك بحديث البخاري الذي أخرجه من طريق مولاه عبيد الله بن عمر قال: أخبرني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «كان أهل الجاهلية يتبايعون لحوم الجزور إلى حبل الحبلة، قال: وحبل الحبلة أن تنتج الناقة ما في بطنها، ثم تحمل التي نتجت. فنهاهم النبي ﷺ عن ذلك»[5].

قال ابن حجر: «فظاهر هذا السياق أن هذا التفسير من كلام ابن عمر، ولهذا جزم ابن عبد البر بأنه من تفسير ابن عمر»[6].

---

(١) في كتاب البيوع ٢/٦٥٣، حديث رقم ٦٢.
(٢) أخرجه البخاري في كتاب السلم، باب السلم إلى أن تنتج الناقة، ابن حجر، الفتح ٤/ ٥٠٨ رقم ٢٢٥٦. والخطيب في الفصل ١/٣٦٠-١٦١.
(٣) هو ابن أسماء بن عبيد الضبعي، صدوق، من السابعة، مات سنة ١٧٣هـ. ابن حجر، التقريب، ١/١٣٦).
(٤) ابن حجر، الفتح ٤/٤١٩.
(٥) أخرجه البخاري في مناقب الأنصار، باب أيام الجاهلية، ابن حجر، الفتح ٧/١٨٤ رقم ٣٨٤٣).
(٦) ابن حجر، الفتح ٤/٤١٩.

أقول: على أي حال سواء كان التفسير لابن عمر أو لنافع، أو نقله أحدهما عن الآخر، فهو مدرج باتفاق.

٤ – قال البخاري: «حدثنا يحيى بن بكير قال: حدثنا الليث عن خالد عن سعيد بن أبي هلال عن نعيم المجمر[(١)] قال: رقيت مع أبي هريرة على ظهر المسجد فتوضأ فقال: إني سمعت النبي ﷺ يقول: «إن أمتي يُدعون يوم القيامة غُراً[(٢)] مُحجلين[(٣)] من آثار الوضوء، فمن استطاع منكم أن يُطيل غرته فليفعل»[(٤)].

أين يقع الإدراج؟!

في هذا الحديث اعتاد الناس على قراءته كاملاً على أساس أنه مرفوع كله، قد وقع إدراج في آخره، وهو: «فمن استطاع... إلى آخره».

وهو من قول أبي هريرة أدرجه في الحديث أحد الرواة. وقد ذكر غير واحد من أهل العلم أن هذه الجملة مدرجة في الحديث من كلام أبي هريرة رضي الله عنه، منهم:

١ – الإمام ابن تيميه، نقل عنه ذلك تلميذه ابن القيم فقال: «فهذه الزيادة مدرجة في الحديث من كلام أبي هريرة لا من كلام النبي ﷺ، بين ذلك غير واحد من الحفاظ، وكان شيخنا يقول: هذه اللفظة لا يمكن أن تكون من كلام رسول الله ﷺ، فإن الغرة لا تكون في اليد، لا تكون إلا في الوجه، وإطالته غير ممكنة، إذ تدخل في الرأس فلا تُسمى تلك غرة»[(٥)].

---

(١) هو ابن عبد الله المدني، ثقة، من الثالثة، ابن حجر، التقريب ٣٠٥/٢.

(٢) أصل الغرة: لمعة بيضاء تكون في جبهة الفرس، ثم استعملت في الجمال والشهرة وطيب الذكر، والمراد هنا-: النور الكائن في وجوه أمة محمد صلى الله عليه وسلم، ابن حجر، الفتح ٢٨٤/١.

(٣) التحجيل هو: بياض يكون في ثلاث قوائم من قوائم الفرس، والمراد هنا – أيضاً –: النور، (ابن حجر، المرجع السابق).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء باب فضل الوضوء، والغر المحجلون من آثار الوضوء، (ابن حجر ن الفتح ٢٨٣/١ رقم ١٣٦).

(٥) ابن القيم، محمد بن أبي بكر، حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح ٣١٦/١.

٢ - قال الحافظ المنذري: وقد قيل: إن قوله: من استطاع... إلى آخره إنما هو مدرج من كلام أبي هريرة موقوف عليه، ذكره غير واحد من الحفاظ»[(١)].

٣ - قال الحافظ ابن حجر: ولم أر هذه الجملة في رواية أحد ممن روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة، ولا ممن رواه عن أبي هريرة غير رواية نعيم هذه، والله أعلم[(٢)].

أقول: كلامه هذا يشعر ويفيد بأن الجملة الأخيرة مدرجة.

دليل الإدراج:

الإدراج في الحديث ثابت، يدل على ثبوته: الرأي والرواية، أما الرأي فهو تعليل الإمام ابن تيميه السابق قبل أسطر، وقد نقل الحافظ نحوه عن ابن بطال فقال: «كنى أبو هريرة بالغرة عن التحجيل ؛ لأن الوجه لا سبيل إلى الزيادة في غسله».

لكن الحافظ تعقب هذا التعليل ورده بقوله: وفيما قال نظر؛ لأنه يستلزم قلب اللغة، وما نفاه ممنوع؛ لأن الإطالة ممكنة في الوجه بأن يغسل إلى صفحة العنق مثلاً[(٣)].

أقول: كلام الحافظ ابن حجر غاية في الدقة، ولا يستلزم لإثبات الإدراج إيراد الرأي، لا سيما وأن أبا هريرة عارف باللغة ومدلولاتها، فتحميله إرادة التكنية بالغرة عن التحجيل لا دليل عليه، والله أعلم. والأولى إيراد ما يدل على الإدراج من جهة الرواية، فإن ذلك أثبت والسبيل إليه ميسور، ومن ذلك:

أخرج الإمام أحمد من طريق فليح بن سليمان، عن نعيم بن عبد الله المجمر أنه رقى إلى أبي هريرة... وذكر الحديث، وزاد في آخره: فقال نعيم: لا أدري قوله: «من استطاع أن يطيل غرته فليفعل» من قول رسول الله ﷺ أو من قول أبي هريرة[(٤)].

---

(١) المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي، الترغيب والترهيب، ١/١٤٩، دار إحياء التراث العربي، ط٣/١٣٨٨هـ-١٩٦٨م، تحقيق مصطفى محمد عمارة.

(٢) ابن حجر، الفتح ١/٢٨٥.

(٣) ابن حجر، الفتح، ١/٢٨٥.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٢/٣٣٤، ٥٢٣.

أقول: في إسناده فليح بن سليمان بن أبي المغيرة الخزاعي، وقد روى له الستة لكن قال عنه الحافظ: «صدوق كثير الخطأ»[1]، فإن كان قد روى هذا الحديث ولم يخطيء فيه فقد نقل لنا شك نعيم بن عبد الله في رفع الجزء الأخير منه، وهذا دليل على ضعف رفع العبارة المدرجة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد روى أبو هريرة من طرق أخرى نحو هذا الحديث، ولم يذكر فيه الزيادة المدرجة، فقد أخرج مسلم من طريق أبي مالك الأشجعي عن أبي حازم قال: كنت خلف أبي هريرة وهو يتوضأ للصلاة فكان يمد يده حتى تبلغ إبطه، فقلت له: يا أبا هريرة ما هذا الوضوء ؟ فقال: يا بني فروخ[2] أنتم هاهنا؟ لوعلمت أنكم هاهنا ما توضأت هذا الوضوء، سمعت خليلي ﷺ يقول: «تبلغ الحلية من المؤمن حيث يبلغ الوضوء»[3].

أقول: ففي هذه الرواية ذكر أبو هريرة حديث الحلية ومبلغها من المؤمن، ولم يذكر معها الجملة المذكورة في الحديث الأول، وهي أكثر صراحة ووضوحاً، مما يقوي الحكم عليها بالإدراج، والله أعلم.

---

(١) ابن حجر، التقريب، ٢/١١٤.

(٢) فروخ: بفتح الفاء وتشديد الراء، كان من ولد إبراهيم عليه السلام، من ولد كان بعد إسماعيل وإسحاق، كثر نسله، ونما عدده، فولد العجم الذين هم في وسط البلاد (النووي، شرح مسلم ٣/١٤٠).

(٣) أخرجه مسلم في الطهارة باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل بالوضوء (النووي، شرح مسلم ٣/١٤٠).

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

ففي نهاية هذا البحث أود أن ألخص ما توصلت إليه من نتائج:

١ - اشتمال صحيح البخاري على أحاديث مدرجة لا يقدح في صحته وليس مطعناً، بل كل حديث ورد عند البخاري فيه إدراج فهو مبرر، ولا يُعد علة أو ضعفاً.

٢ - الإدراج أصلاً يقع تحت باب الوهم، فهو علة، إلا أن حكمه يتأرجح بين الجواز والحرمة، حسب نوعه وصورته.

٣ - المدرج نوعان: مدرج إسناد ومدرج متن، ولكلٍ صورٌ وأنواع.

٤ - يترتب على الإدراج خلافٌ فقهي في بعض المسائل ؛ نظراً لإثبات بعضهم للجزء المدرج على أنه مرفوع، ونفي الآخرين له.

٥ - المدرج ليس كزيادة الثقة من حيث الواقع والحكم.

٦ - هناك تداخل بين المدرج والمزيد في متصل الأسانيد.

٧ - بيان حجم المدرجات في كتب السنة، وأنه ليس كثيراً.

٨ - استوعبت الكتب المصنفة في الإدراج غالباً الأحاديث المدرجة.

٩ - بيان السبيل إلى الكشف عن المدرج ومعرفته.

١٠- بلغ حجم المدرجات في صحيح البخاري تقريباً حوالي ١٨٠ حديثاً.

فهرس المصادر والمراجع

١ - البخاري، محمد بن إسماعيل، الأدب المفرد، عالم الكتب، ط.٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢ - البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، دار الفكر.

٣ - ابن جماعة، بدر الدين محمد بن ابراهيم، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق محيي الدين عبدالرحمن، دار الفكر، ط٢، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م.

٤ - ابن أبي حاتم، عبدالرحمن، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٢هـ / ١٩٥٣م

٥ - الحاكم، محمد بن عبدالله النيسابوري، كتاب معرفة علوم الحديث، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

٦ - ابن حجر، أحمد بن علي، تقريب التهذيب، دار المعرفة، بيروت.

٧ - ابن حجر، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، طبعة مجلس المعارف.

٨ - ابن حجر، أحمد بن علي، شرح نخبة الفكر، مكتبة الغزالي، ط٢، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٩ - ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، عناية محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، دار الريان للتراث، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

١٠- ابن حجر، أحد بن علي، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق الدكتور ربيع هادي، المجلس العلمي، إحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

١١- ابن حنبل، أحمد بن محمد، المسند، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

١٢- د. الخطيب، محمد عجاج، أصول الحديث، دار الفكر، ط٤، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

١٣- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، ابو بكر، تاريخ بغداد، مطبعة السعادة، مصر.

١٤- الخطيب البغدادي، إحمد بن علي بن ثابت، الفصل للوصل المدرج في النقل، تحقيق محمد بن مطر الزهراني، دار الهجرة، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٩٧م.

١٥- الدارقطني، علي بن عمر، السنن، دار المحاسن للطباعة، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.

١٦- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، السنن، دار الكتب العلمية.

١٧- أبو داود، سليمان بن الأشعث، السنن، دراسة كمال الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

١٨- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، الإعلام بوفيات الأعلام، دار الفكر، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩١م.

١٩- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢٠- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، تحقيق الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.

٢١- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، العبر في خبر من غبر، دار الكتب العلمية.

٢٢- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، الموقظة في علم مصطلح الحديث، عناية عبد الفتاح أبو غده، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠١هـ.

٢٣- ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي، تحقيق د. همام سعيد، مكتبة المنار، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٢٤- د. أبو زهو، محمد، الحديث والمحدثون، دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٢٥- د. سعيد، همام، التمهيد في علوم الحديث، دار الفرقان، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٢٦- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي، تحقيق عبد الوهاب بن عبد اللطيف، دار الفكر، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

٢٧- الشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار، نشر إدارات البحوث، السعودية، ط١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٢٨- د. الصالح، صبحي، علوم الحديث ومصطلحه، دار العلم للملايين، ط١٦، ١٩٨٦م.

٢٩- د. صالح، محمد أديب، لمحات في أصول الحديث، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٣٩٩هـ.

٣٠- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ.

٣١- د. الطحان، محمود، تيسير مصطلح الحديث، مكتبة المعارف، الرياض، ط٧، ١٤٠٥هـ.

٣٢- العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، ألفية الحديث، تحقيق أحمد شاكر ومحمود ربيع، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٣٣- العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، التقييد والإيضاح، دار الحديث، ط٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.

٣٤- ابن العماد، عبد الحي الحنبلي، شذرات الذهب، دار الفكر.

٣٥- القاسمي، محمد جمال الدين، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، دار الكتب العلمية، ط١، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٣٦- ابن القيم، محمد بن أبي بكر، حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح.

٣٧- ابن كثير، إسماعيل بن عمر، اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث، دار الكتب العلمية.

٣٨- ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، السنن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية، بيروت.

٣٩- ابن ماكولا، علي بن هبة الله، الإكمال، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

٤٠- مالك بن أنس، الموطأ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث.

٤١- المباركفوري، محمد بن عبد الرحمن، تحفة الأحوذي، دار الفكر، ط٣، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٤٢- المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي، الترغيب والترهيب، تحقيق مصطفى محمد عماره، دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
٤٣- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ٢/٢٦٩، دار صادر، بيروت.
٤٤- النووي، يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي.
٤٥- النووي، يحيى بن شرف، المجموع، دار الفكر.
٤٦- الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام، غريب الحديث، دار الكتاب العربي، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.